السيناريوهات والمآلات المحتملة للمشهد السوري

باسل حفار

حزيران/يونيو 2021

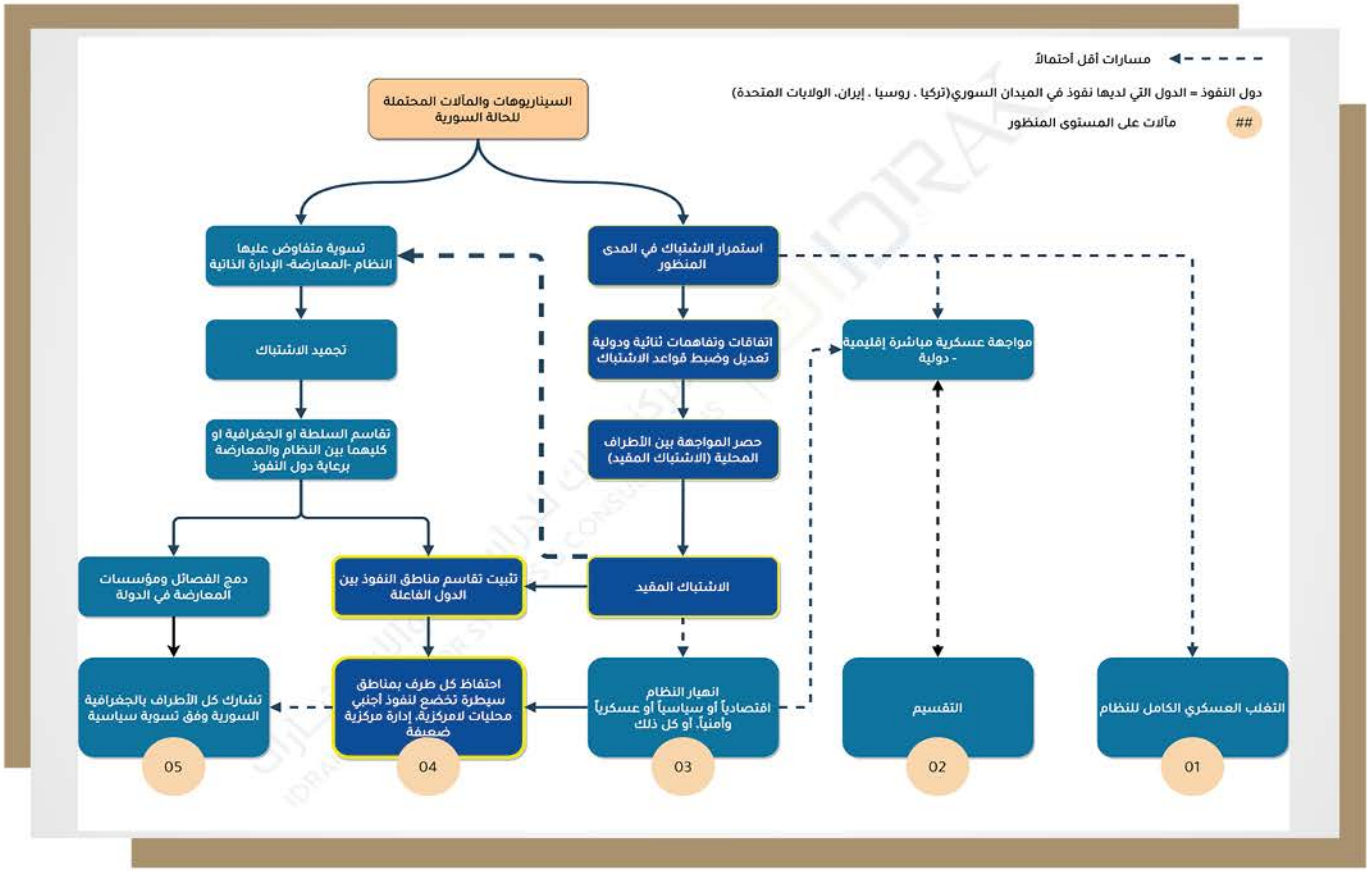

بحوث إدراك

IDRAK
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

السيناريوهات والمآلات المحتملة للمشهد السوري

في المدى المنظور

إصدار: حزيران/يونيو 2021 (تهدئة برسم التصعيد)

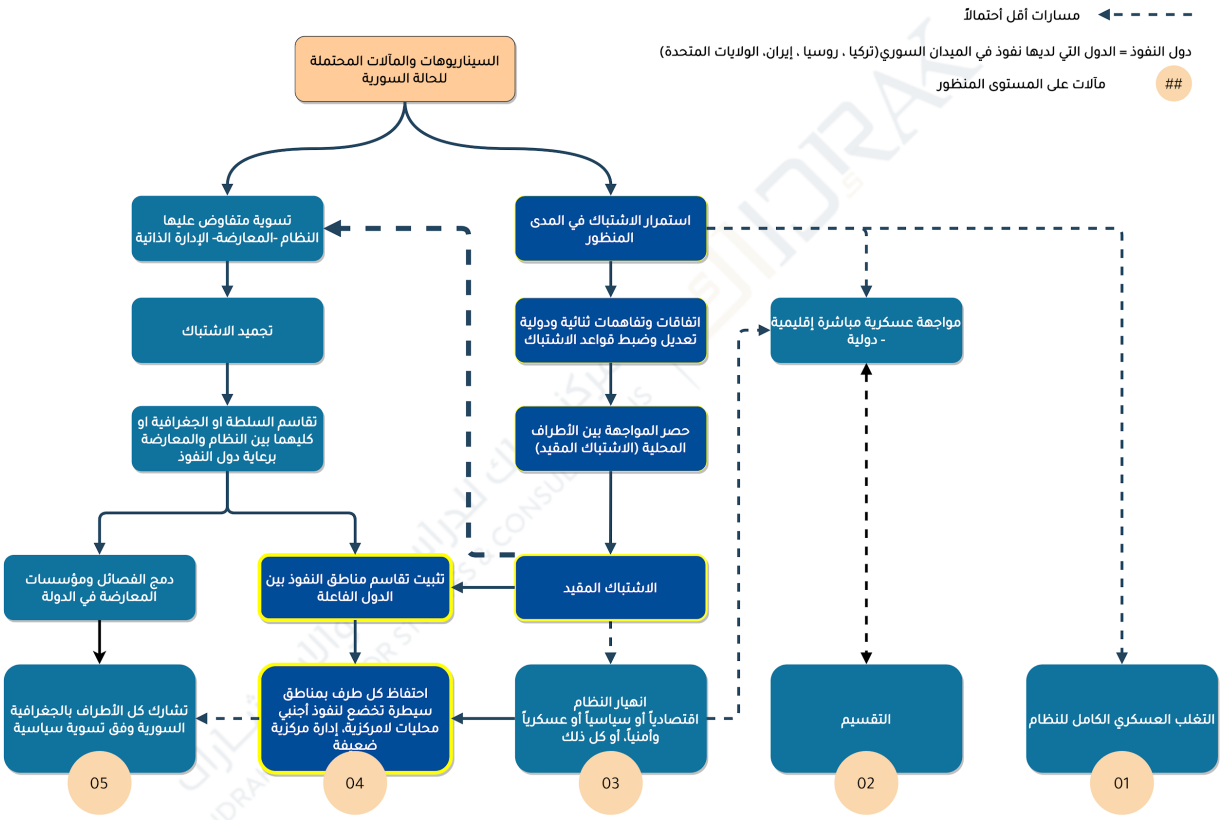

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

IDRAK

www.idraksy.net

فهرس

ملخص تنفيذي 4

مدخل 8

بداية الحراك و فوضى التنبؤات 10

سيناريو استمرار الاشتباك في المدى المنظور 14

المواجهة المباشرة بين دول النفوذ 15

الحرب المقيدة(محدودة الأطراف والجغرافية والأدوات) 15

التمكن الكامل للنظام: (سوريا بالكامل تحت سيطرة النظام) 17

التمكن الكامل للمعارضة: 18

سيناريو انهيار النظام من داخله 19

التقسيم: (تحول سوريا إلى دويلات) 20

تركيا وسيناريو التقسيم والدولة الكردية 22

تسوية متفاوض عليها (تقاسم -وليس تقسيم- سوريا) 23

فض الاشتباك ومقدمات الحل السياسي 24

تهدئة برسم التصعيد 27

الديمقراطية في خدمة الدكتاتور 29

مآلات الحل السياسي التفاوضي 32

تقاسم (تشارك) السلطة بين النظام والمعارضة: 32

تقاسم سوريا جغرافياً وسياسياً برعاية دول النفوذ 35

خلاصة 36

ملاحق 38

ملحق 01: خطة التقسيم الفرنسية لسوريا زمن الانتداب (1922) 38

ملحق 02: نماذج اللامركزية الأربعة المقترحة للحالة السورية 39

ملحق 03: خريطة تموضع الأطراف حتى أبريل 2021 40

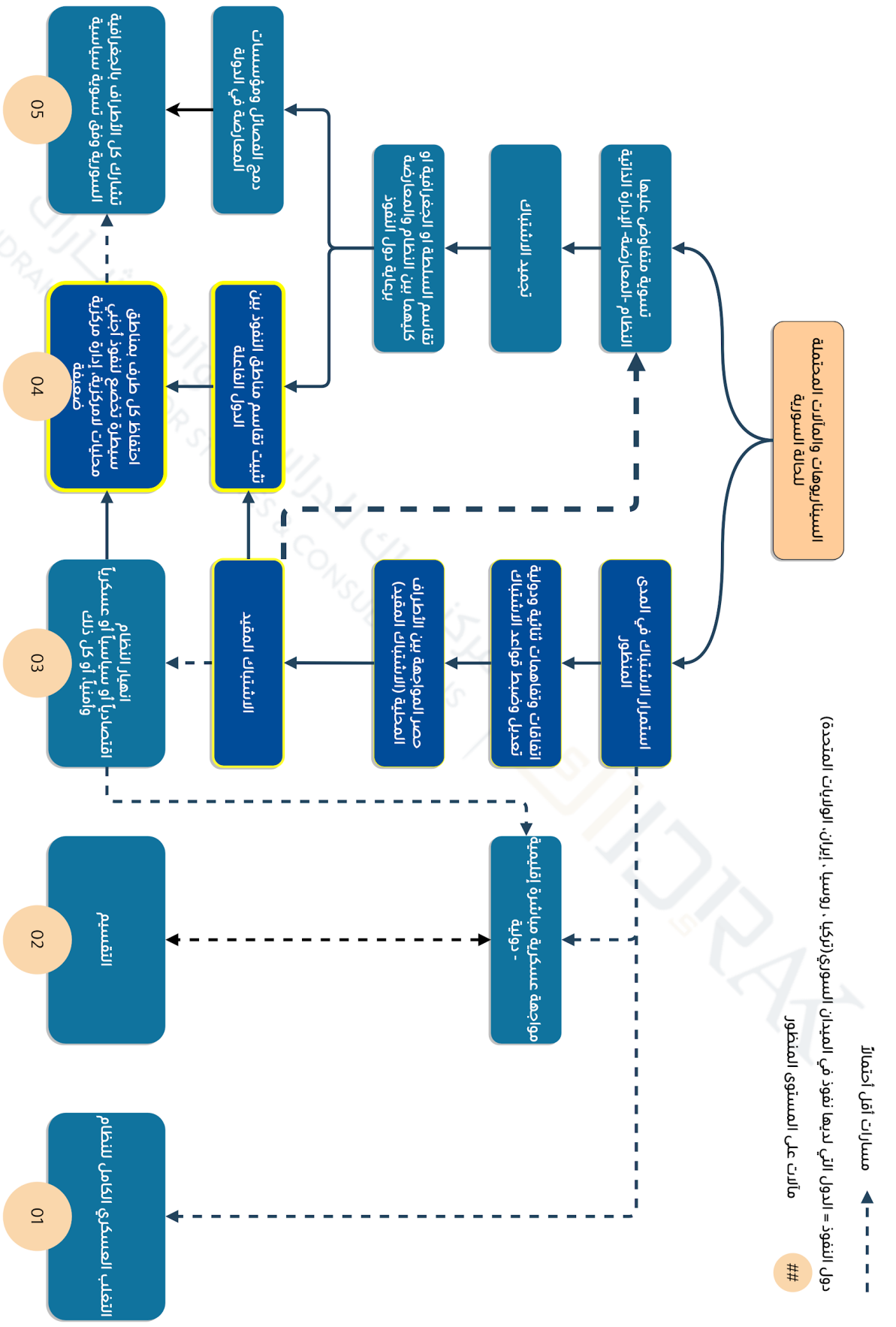
السيناريوهات والمآلات المحتملة للحالة السورية
استمرار الاشتباك في المدى المنظور
اتفاقات وتفاهمات ثنائية ودولية تعدل وضع مواقع الاشتباك
حصر المواجهة بين الأطراف المحلية (الاشتباك المقيد)
الاشتباك المقيد
انهيار النظام اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً وأمنياً، أو كل ذلك
مواجهة عسكرية مباشرة إقليمية - دولية
التقسيم
التغلب العسكري الكامل للنظام
01
02
03
تثبيت تقاسم مناطق النفوذ بين الدول الفاعلة
احتفاظ كل طرف بمناطق سيطرة تخضع لنفوذ أجنبي مختلف لامركزية إدارة مركزية ضعيفة
04
تقاسم السلطة او الجغرافية او كليهما بين النظام والمعارضة برعاية دول النفوذ
دمج الفصائل ومؤسسات المعارضة في الدولة
تشارك كل الأطراف بالجغرافية السورية وفق تسوية سياسية
05
تجميد الاستبشار
تسوية متفاوض عليها النظام -المعارضة- الإدارة الذاتية
مسارات أقل أحتمالاً
دول النفوذ = الدول التي لديها نفوذ في الميدان السوري(تركيا ، روسيا ، إيران، الولايات المتحدة)
مآلات على المستوى المنظور
##

ملخص تنفيذي

- في هذا الملف نحاول تقديم تصور عن المسارات(السيناريوهات) الأساسية التي يمكن أن يسلكها المشهد السوري والمآلات المحتملة على المدى المنظور -وليس الاستراتيجي البعيد-، وتختلف طريقة التعبير عن السيناريوهات والمآلات التي يمكن التنبؤ بها لأي قضية باختلاف الزاوية والمستوى التي يُنظر من خلالها للمشهد، وفي هذا التقرير ننظر للمشهد السوري من زاوية "حالة الاشتباك" بين الأطراف المتنازعة في سوريا، ودرجة التقدم الحاصلة في ضبط "حالة الاشتباك" وما ينبني على ذلك من تبعات على أوضاع المناطق، والآفاق التي تفتحها لكل طرف للاستمرار والتحرك ومحاولة إنفاذ مشروعه من عدمه.

- وفي كل إصدار من هذا التقرير نعمل على تضمين المعطيات الجديدة وتعديل المخططات والمسارات والمآلات المحتملة بما يتناسب والتطورات التي تؤثر على مستقبل سوريا، مع الإشارة للتعديلات والتطورات في كل إصدار.

- رغم المسار الصعب الذي قطعه الوضع السوري فلا يبدو أنه وصل إلى طور الاستقرار ناهيك عن أن يصل إلى شكل نهائي، إذ إن استمرار التجاذب الدولي والإقليمي حول مختلف ملفات الشرق الأوسط، والتدهور المتزايد في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وضبابية مستقبل الحل السياسي وتشابك الوضع في سوريا مع ملفات وقضايا معقدة أخرى على المستوى الإقليمي والدولي، كل هذا يترك المجال مفتوحاً دائماً أمام تحوُّلات جديدة.

- يؤكد هذا الإصدار على أن القضية السورية اليوم تعيش ما أسميناها حالة "**الاشتباك المقيد**"، التي تستمر بموجبها الأطراف الثلاث الرئيسية (المعارضة، النظام، الإدارة الذاتية) ومن خلفها دول النفوذ (الولايات المتحدة، روسيا، تركيا، إيران)، بالاشتباك مع بعضها البعض، ولكن وفق قواعد وحدود رسمتها بشكل أساسي تفاهمات دول النفوذ، وبدرجة أقل قدرات وتشكلات الأطراف السورية ثم تدخلات الدول الأخرى المعنية بالشأن السوري بحكم معاناتها من تبعاته (أوروبا والمحيط العربي).

- ويتنبأ هذا الإصدار بأن سوريا ستظل عالقة في مربع "**الاشتباك المقيد**" لفترة من الزمن قد تزيد عن الثلاث سنوات دون الوصول إلى حالة تجميد كامل للاشتباك والتوصل لتسوية سياسية من نوع ما، وقد يتخلل هذه الفترة هدناً طويلة الأمد ولكنها ستكون هشة وعرضة للنقض كونها تنبع

بالدرجة الأساس من تفاهمات ثنائية أو ثلاثية للدول الضامنة ولا تستند إلى أرضية قوية تتمثل بتسوية سياسية عادلة، وضمانات حقيقية.

- ويتابع هذا الإصدار رصد احتمالية اندلاع حراك مناوئ لبشار الأسد ونظامه في مناطق سيطرته من عدمه، نتيجة حالة التدهور المعيشي التي آلت إليها الأوضاع هناك، والفشل المتكرر في تقديم معالجات ملموسة لمختلف الإشكاليات التي تواجه المواطن السوري الذي يعيش في مناطق سيطرة النظام خصوصاً بعد زوال المبرر الرئيسي لهذا الفشل وهو الحرب مع المعارضة، مما ساهم في إحراج النظام أمام مؤيديه وأظهر ضعفه.

- أما بخصوص سيناريو التوصل إلى تسوية سياسية فيؤكد هذا الإصدار على ما ورد في الإصدارات السابقة من هذا التقرير، بأنّ الأسد ليس لديه رغبة فعلية بالمضي بأي حل سياسي يتضمن أي نوع من المشاركة في السلطة أو التنازل عن الحكم، وأنّ خياراته الحقيقة تتلخص في: إما العودة بسوريا إلى ما قبل 2011 عبر استعادة السيطرة على كامل الأراضي السورية بالحملات العسكرية أو التفاهمات التفاوضية، أو التموضع في جزء منها (سوريا المفيدة)، بالتزامن مع إعادة تثبيت أركان حكمه ومحاولة إضفاء الشرعية وتسخير أدوات الديمقراطية عبر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والعمل على إعادة إنتاج النظام مع تغييرات شكلية، أملاً بالخروج من العزلة والاعتراف به دولياً من جديد.

- وقد تزامن هذا الإصرار من النظام على المضي في مساره الخاص مع تصعيد دبلوماسي دولي ضده، وهو التصعيد الذي بدأته الولايات المتحدة عبر فرض عقوبات قيصر، ودول أوروبا التي بدأت بالفعل ومنذ فترة بتوجيه رسائل قاسية للنظام وصعّدت من حدة اللهجة ضده وأكدت أنها لن تعترف بشرعيته ولا بنظامه في حال أصر على إجراء الانتخابات وتوعدت بأن ينال عقابه، كما أقدمت الأمم المتحدة مؤخراً على تجريم النظام رسمياً بعد اتهامه باستخدام السلاح الكيمياوي وغيره من الأسلحة المحرمة دولياً ضد الشعب السوري.

- مع ذلك فإن التفاعلات الدولية مع القضية السورية بعد إصرار النظام على المضي في انتخابات بشار الأسد وإعلان النتائج لا تشي -إلى الآن على الأقل- بجدية المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات واضحة ضد النظام من النوع الذي يجبر النظام على المضي بالحل السياسي أو التنحي عن السلطة، وعلى العكس فقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية عدة مؤشرات بعكس ذلك مثل: تخفيف العقوبات عن بعض الجهات المرتبطة بالنظام وقطع الدعم عن الجيش الوطني التابع للمعارضة وتخفيف الحصار على

تعاملات إيران مع النظام، والسكوت على التصعيد العسكري الروسي ضد المدنيين في المناطق المحررة، وهو ما يشير إلى أن المجتمع الدولي يتعامل بنوع من التسليم بوجود النظام وبشار الأسد في السلطة والتعامل مع هذا الواقع والإقرار به والاستثمار فيه بدلاً من التركيز على محاولة تغييره.

- على صعيد مسار التسوية السياسية فلا يتوقع أن ينتج -على الأقل في الفترة الحالية-، أي نتائج ملموسة في وقت قريب طالما أن النظام يتمتع بدعم حلفائه الروس والإيرانيين الذين يحولون دون سقوط النظام أو انهياره ويحولون أيضاً دون تحول التجريم والتصريحات الدولية إلى قرارات عملية ضد النظام، ولكن هذا لا يعني أن النظام سيمتنع النظام عن المشاركة في هذا المسار بالكلية، وغالباً سيستمر في استراتيجية المشاغلة والمراوغة وتضييع الوقت بانتظار أن تنقلب الأمور لصالحه بينما يصر على تنفيذ أجندته الخاصة.

- أما في جانب المعارضة فيتوقع أن تستمر المناطق المحررة في محاولة بلورة مؤسساتها المحلية التي حققت تطوراً ملموساً في قطاعي الصحة والتعليم خلال الفترة الماضية، ولكنها لا تزال قاصرة عن مواكبة حجم الحاجة في هذين القطاعين، بينما لازالت المنظومة الاقتصادية لهذه المناطق تتبلور ببطء شديد وتعاني من انتكاسات كبيرة بسبب استمرار الاشتباكات وظروف الوباء وفقر منطقة الشمال السوري بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، أما المنظومة العسكرية والأمنية فتراوح هي الأخرى في حالة الاشتباك المقيد التي خففت كثيراً من الضغط على التشكيلات المسلحة في طرف المعارضة ولكنها في نفس الوقت قللت من الحاجة إليها بشكلها الذي اعتادت أن تكون عليه.

- تركيا مستمرة في محاولة تعظيم مكاسبها من المشهد برمته، وترسيخ سيطرتها على مفاصل إدارة الأزمة الإنسانية، وتوسيع دائرة نفوذها وحضورها في الداخل السوري والسعي للتوصل لاتفاق تهدئة طويل الأمد وتجميد حالة الاشتباك بالاستناد إلى تفاهمات ثنائي ورعاية دولية، هذا النوع من التفاهمات وإن كان يمثل مخرجاً لحالة التأزم التي يمر بها الملف السوري من وقت لآخر ولكنه لا يقدم حلاً حقيقياً للمشاكل التي يعاني منها السوريون وبالتالي تبقى احتمالية عودة الأوضاع للانهيار والتدهور قائمة وبدرجة ليست بالهينة.

- يقترح هذا الإصدار أن على المعارضة السورية ومؤسسات الرسمية (الائتلاف والحكومة المؤقتة) الالتفات لضرورة عدم الاكتفاء بالدور

الدبلوماسي والتحول إلى الدور السياسي، ومحاولة اتخاذ خطوات فعالة في هذا الصدد عبر الاقتراب أكثر من المكونات الميدانية والتلاحم مع الجماهير والانتقال بمقراتها وفروع عملها إلى الداخل السوري. وصولاً إلى إيجاد آليات فعالة لإعادة تمثيل المعارضة وفق مقتضيات التمثيل السياسي لجمهور المعارضة والمنطقة المحررة بالدرجة الأساس.

- أما بخصوص الفواعل الآخرين مثل تنظيم داعش فيتنبأ هذا الإصدار باستمرار عمليات التنظيم واستمرار استراتيجيته التي تهدف إلى تثبيت فكرة استمرار وجود التنظيم ونقض مزاعم القضاء النهائي عليه التي تسوق لها الولايات المتحدة وحلفائها قوات سوريا الديمقراطية "قسد".

- مع التأكيد على حرص التنظيم من وقت لآخر على القيام بعمليات نوعية موجهة نحو أهداف "ثمينة" ليس لأنه يرغب بمزيد من التصعيد بقدر ما يأمل بأن يعاد التعامل معه كقوة فاعلة أساسية يحسب حسابها في أي تسويات أو تفاهمات تجري في المناطق التي ينشط فيها، وهذا ما يفسر حرص التنظيم على النشاط في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية والمعارضة، والبعد عن مناطق النظام إذ أن قيامه بعمليات في مناطق النظام لن يكون مفيداً في توجيه الرسالة التي يريد إيصالها محلياً ودولياً ولكن نشاطه في مناطق الإدارة الذاتية والمعارضة يمكن النظر إليه على أنه طريق مختصر نحو لفت انتباه الفواعل الدوليين واستفزازهم لإعادة النظر بطريقة التعامل مع التنظيم ولو بعد حين.

- مع ذلك فلا يتوقع أن تلقى فكرة إعادة تقييم الموقف من تنظيم الدولة أي أصداء في المدى القريب ولا البعيد لا على الصعيد المحلي ولا الدولي، ولا يوجد ما يؤشر على أن التنظيم سيتمكن فعلاً من العودة ليصبح من الفواعل الرئيسيين في الساحة السورية.

مدخل

مضت عشرة أعوام رهيبة شهد العالم خلالها حمام الدم السوري، بأكثر من مليون قتيل ومعوّق ومصاب، بلا أي مبالغة، وكارثة إنسانية مراوحة بين مجازر سجون النظام ومآسي عائلات المفقودين، وستة ملايين ونصف مليون مهجر ولاجئ وغارق في مياه المتوسط[1]، ودمار عمراني هائل نال من الحواضر التاريخية وتراثها مع ما رافقه من نهب منظم للآثار وتشويه لمعالم بعض منها عمّر أكثر من ألفي عام، وتمزيق لنسيج اجتماعي عريق صهر التعددية في تعايش مشهود له بسلميته[2].

الدعوات لرحيل الأسد وترك منصبه ظهرت منذ اليوم الأول لانطلاق الحراك في سوريا، أبرزها تلك الدعوات التي جاءت من طرف الدول الغربية وتلتها دعوات واضحة صريحة ورسمية من الدول العربية أيضاً، ولكن التدخلات العملية التي يمكن أن تخدم سيناريو رحيل الأسد كانت شبه معدومة.

ونستطيع القول إن العامل الخارجي منذ اليوم الأول للثورة في سوريا كان يتحرك وفق أجندات أو أولويات خاصة تخدم أهداف الفاعلين الإقليميين والدوليين ومصالحهم في المنطقة، ولا تتوافق بالضرورة ومسار رحيل الأسد أو زوال النظام كخطوة أساسية للانتقال بسوريا إلى وضع جديد أفضل ممَّا هي عليه اليوم.

من الأمور التي تستدعي المراجعة والاهتمام، ذلك الاختلاف الذي ربما لا زال قائماً إلى اليوم حول معنى (وليس مآلات أو إمكانية) سقوط النظام في سوريا، وعن علاقة سقوط النظام بسقوط رأس النظام: بشار الأسد.

كتب العديد من الخبراء في بداية الحراك في سورية (2011) حول الاختلاف بين الحالة الليبية والسورية في هذا الجانب، كون النظام في الحالة السورية لا يقوم بالضرورة على شخص الأسد نفسه (في ذلك الوقت على الأقل)، وقد لاحظ الخبراء والباحثون منذ الأيام الأولى أن الأسد عمد إلى تقديم نفسه كشخصية إصلاحية عبر طرح مزاعم الإصلاح، وهو ما اقتضى بالضرورة التسليم بافتقار النظام لهذه الإصلاحات وحاجته إليها، ومن ثم أصبح حكم الأسد في سوريا يظهر مزيداً من الشخصنة، بعد أن كان الحديث يدور حول من يدير النظام في سوريا فعلياً وعن دور أخو بشار الأسد (ماهر الأسد) في عمليات القتل والتصفية والقمع، ودور والدته وغيرهما من أقاربه، وبلغت الطروحات حد المبالغة في عدم مسؤولية الأسد عن ما يجري بل وعدم علمه بها حتى، ولكن هذا لم يستمر طويلاً بسبب ظهور الأسد المتكرر في الصورة وإسباغه الشرعية على ممارسات

[1] هذا فقط العدد الموثق لدى الأمم المتحدة
[2] "الوطن" السعودية، عبدالوهاب بدرخان.

أجهزته، ومحاولة سوقه التبريرات أو إنكار الأخطاء والتجاوزات، ومن ثم فلم يبق من ذلك الطرح سوى مسلمة: أنّ رحيل الأسد سيضعف النظام بشكل خطير، إن لم يتسبب بانهياره بأسره.

وكباقي الأنظمة التي واجهت الربيع العربي، فقد استند النظام بشكل أساسي منذ بداية الحراك إلى أن البديل الوحيد عنه هو الفوضى، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى طرح مفاده أن البديل الوحيد عنه (أي النظام) هو الفوضى المنظمة "الإرهاب"، ومن ثم فهو مستعد للذهاب بهذا الصراع إلى أعلى المستويات لمنع هذا المصير، وعلى الآخرين -إن كانوا يعرفون مصلحتهم- أن يقفوا معه ويختاروا جانبه.

بقي الوضع السوري عالقاً في هذه المعادلة المعقدة مدة من الزمن وخلال هذه الفترة ترسخ التدخل الأجنبي بشكل عام في سورية، وخصوصاً الوجود الإيراني والروسي، وراح يتغلغل بشكل واضح في مفاصل الدولة والنظام، وصولاً إلى تحكمه بدرجة كبيرة بالقرار العسكري والاقتصادي والعديد من مفاصل الدولة الأخرى لدرجة أن العديد من المطلعين والباحثين يعتبرون النظام في سوريا أصبح مسلوب الإرادة وأنه تحول إلى أداة بيد الروس والإيرانيين.

هذا التدخل الخارجي الفاقع كان من مقتضياته إجراء تعديلات في بنية النظام الأمنية والعسكرية والعسكرية والإدارية بما يتلائم وطبيعة التموضع الجديد للنظام وطبيعة العلاقة التي باتت تربطه بالحليف الروسي والإيراني، وبما يتلائم أيضاً وطبيعة التحولات التي ستقبل عليها سوريا لاحقاً.

ورغم أن هذه "التعديلات" تمت بشكل تدريجي وببطء وهدوء نسبياً، إلا أنها لم تخل من صراعات ومدافعات بين الروس والإيرانيين من جهة وبين النظام وداعميه من جهة أخرى، فكان واضحاً محاولة النظام الحفاظ على أكبر هامش من القدرة على التحكم واتخاذ القرار في بعض المفاصل المهمة مثل المخابرات العسكرية وبعض المفاصل الأخرى الاقتصادية والإدارية بحيث لا يفقد مبررات الاعتماد عليه ودعمه بالكامل لدرجة يصبح من السهل الاستغناء واستبداله، وللنجاح في ذلك كان على النظام اتقان "اللعب على الحبلين"، واستغلال مساحات النفوذ التي لا زال يتمتع بها بطريقة تعزز من مكانته وأهمية الاستمرار بدعمه بالنسبة لحلفائه وداعميه من جهة، وتزيد من خوف ورهبة باقي الأطراف الإقليمية والدولية من المضي في مسار إسقاطه من جهة أخرى.

وخلال هذه الفترة من المشاغلة والمواجهة مرت العديد من المحطات وطُرحت العديد من المبادرات ونشطت عدة مسارات وثُبتت عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم، ولكن كل هذه التحركات لم تنجح بالمضي قدماً في تسوية حقيقية وعادلة للشعب السوري، ولكنها نجحت في خفض حجة المواجهة وقللت من حجم الضحايا بشكل كبير.

بداية الحراك و فوضى التنبؤات

في بداية الحراك في سوريا (2011)، كانت التوقعات بخصوص مستقبل المسألة السورية مختلفة كثيراً ومتباينة إلى حد كبير، وكثير من هذه التوقعات كانت مسيسة؛ بمعنى أنها كانت تحاول الدفع باتجاه سيناريو معين مرغوب به من جهة ما، أكثر من كونها تنبؤات مجردة لتطورات الأوضاع، وكان هناك حالة من الإجماع على أن الجدول الزمني لتطورات الأوضاع في سوريا غير واضح أبداً، وأن "نهاية اللعبة" -كما وُصفت في وقتها- غير واضحة المعالم.

ولعله من المفيد لدى الحديث عن سيناريوهات مستقبل سوريا، مراجعة ما كان يُتداول بخصوص مستقبل سوريا في الفترة الأولى للحراك وما تلاها من تطورات:

فقد تضمنت أغلب السيناريوهات التي تم الحديث عنها في بداية الحراك رحيل الأسد وأنّ أيام الأسد معدودة بشكل ما. ولذلك كانت النقاشات تدور حول الآليات أو السيناريو الذي سيرحل في نهايته الأسد، ولعل أحد أهم أسباب شيوع فكرة رحيل الأسد كمآل مرجح، هو التجارب الموازية للحالة السورية في مصر وتونس ثم ليبيا واليمن، والتي تضمنت بشكل أو بآخر رحيل رأس النظام.

فمنها (أي سيناريوهات رحيل النظام) ما اعتمد على التدخل الدولي، وكان هذا أحد الخيارات المطروحة بقوة في أذهان العديد من الأطراف بحكم التجربتين العراقية والليبية. ولكن الحقيقة أن العديد من الخبراء كانوا قد أشاروا من البداية إلى أن تجربتي العراق وليبيا هما السبب لعدم التدخل وليس العكس؛ لأن نتائج التدخل برأي المجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة نفسها كانت كارثية.

ومن هذه السيناريوهات ما تعلق بالعامل الاقتصادي، إذ افترض ضعف النظام بشكل مطّرد في الجانب الاقتصادي تحديداً، في مقابل توسع دائرة الاحتجاجات ضده، لينتهي الأمر بتهالك النظام اقتصادياً وتعطل المؤسسات، ليعقبه سقوطه بطريقة ما، ولكن الحقيقة أنه مهما ضعف الاقتصاد في سوريا فإن النظام في سوريا لديه القدرة على تعبئة الموارد من قطاعات المجتمع، بما في ذلك شبكات الفساد والتهريب والاتجار بالسلاح والأعضاء والتزوير وغيرها، ومن ثم فإن الاعتماد على إضعاف الاقتصاد كمسار ينتهي بسقوط النظام أمر مستبعد، خصوصاً في ظل تمتع النظام بدعم الأجهزة العسكرية والأمنية التي لم يكن يُتوقع منها في ذلك الوقت البقاء متماسكة حتى الآن، والذي ثبت حتى الن أن الضغط الاقتصادي ليس آلية ناجزة لإسقاط النظام ولا حتى لدفعه لإبداء المرونة تجاه الحلول السياسية ولكنه الية فعالة للحد من نزعة النظام لتنفيذ حملات عسكرية اتجاه الأطراف الأخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبره

الولايات المتحدة والأوروبيين وسيلة لتحصيل تنازلات من النظام باتجاه ملفات أو قضايا معينة مثل الاعتراف بالإدارة الذاتية ومشروع قسد وتقديم تنازلات لإسرائيل وغيرها.

ومن السيناريوهات المهمة التي تم افتراض حدوثها بخصوص رحيل النظام هو السيناريو المعتمد على تفكك النظام عبر انشقاق أعداد كبيرة ومكونات نوعية عنه، وتحولها إلى المواجهة معه بدل الوقوف إلى جانبه. بل وذهب البعض فيما يخص هذا السيناريو إلى احتمال قيام مجموعة ما من داخل النظام ليس فقط بالانتقال إلى المعسكر الآخر، وإنما بالانقلاب عليه من داخل النظام نفسه والإطاحة به. علماً أن هذا المسار أو السيناريو بطبيعة الحال يتضمن خطر الاقتراب من الوقوع في الحرب الأهلية على أساس طائفي أو أي أساس آخر(عرقي، مناطقي، ديني، أيديولوجي..الخ)، وافتراض حدوثه في وقتها كان يعني تصعيد الأمور في سوريا لتقترب من حد التحول إلى حرب أهلية واحتمالية حدوثها بالفعل.

لقد أثبتت الأحداث التي مرت بها الثورة السورية أن النظام مستعد للتضحية بالقريب والبعيد، وتوظيف كل قوى وموارد المجتمع، -ولو أدى ذلك إلى دخوله في حرب أهلية وإضعافه وتفككه-، للبقاء في السلطة والاستمرار في الحكم، وإن كان ذلك يتطلب استجلاب قوى خارجية مهيمنة قد تُفقد النظام نفسه سيادته واستقلاليته. علماً أنه في الفترة الأولى من الحراك في سوريا، كان لدى الكثيرين من حسن الظن بالنظام ما جعلهم يتوقعون بأنه لن يتجرأ على جر سوريا لحرب أهلية حقيقية، وأنه سيكتفي بوضعها على شفا هذه الحفرة ليذعن بعدها عاجلاً أو آجلاً لمطالب الشعب في ما يشبه السيناريو المصري، خصوصاً أن الدراسات تشير إلى أن الدول والمجتمعات يمكن أن تظل على وشك السقوط في حرب أهلية لسنوات دون أن تقع فيها.

وبالحديث عن سيناريو الحرب الأهلية ومآلاته (السيناريو المرتبط بتخندق شريحة واسعة من السوريين ضد النظام بعد انشقاقهم عنه)، كان هناك خلاف من البداية حول تعريف الحرب الأهلية ومتى يمكن توصيف النزاع بين طرفين أو أكثر في بلد ما بأنه حرب أهلية، وبعيداً عن تعقيدات الخوض في التعريف والمصطلح يمكننا القول إن الحديث المبكر عن الحرب الأهلية في سوريا كان يقصد به دائماً تكرر أحد نماذج النزاع المجتمعي المسلح التي ظهرت في بعض دول المنطقة (لبنان، العراق، وغيرها).

وأيضاً كان هناك خلاف حول مآل الحرب الأهلية إن حدثت، وهل ستؤدي إلى سقوط الأسد من عدمه، ولا يزال هناك خلاف قائم إلى اليوم حول توصيف ما يجري في سوريا وهل هو حرب أهلية أم شيء آخر، ولكن الأكيد أنه لم يكن يُتوقع

أن يبلغ حجم الاشتباك في الحالة السورية هذا الحد من الضحايا والدمار دون حسم مسألة رحيل الأسد.

ورغم كثرة الحديث في بداية الحراك 2011، في الأوساط الأكاديمية عن الحرب الأهلية فإن تطور الأمور لحد حصول حرب أهلية في سوريا كان أمراً مستبعداً لدى الخبراء لافتراضات أهمها:

- أن الحرب الأهلية ستكون سبباً لتقويض النظام وليس لبقائه (أسوة بكل تجارب الحرب الأهلية)، على اعتبار أنها ستفقده شريحة واسعة من الشعب (العرب السنة والأكراد وغيرهم)، وستؤدي في النهاية إلى إيقاع خسائر ضخمة بالمكون الموالي للنظام وصولاً إلى تهالكه.
- أنه وبالقياس على الحالة اللبنانية التي كانت وما زالت تشهد حالة تمايز وتباين بين المكونات أكبر بكثير من الحالة السورية، فإن الوقوع في حرب أهلية في لبنان استغرق وقتاً طويلاً ولم يحصل فجأة، والاعتراف أو تصنيف ما جرى وقتها على أنه حرب أهلية استغرق وقتاً أطول.
- الانطباع السائد بأن سوريا أقل طائفية بكثير من دول أخرى، وإن تاريخها مع العنف أقل.
- لم يكن واضحاً (وقتها) أن هناك مجموعات اجتماعية أو سياسية مختلفة تستعد لمثل هذا الصراع المفرط. (والذي ظهر فيما بعد أن مجموعات معينة من طرف النظام كانت تستعد فعلاً لمثل هذا الأمر من البداية، بل إن النظام أو طرف منه دفع بهذا الاتجاه عن عمد).
- الأسلحة الثقيلة وقتها لم تكن في المعادلة.
- لم يبد أن من مصلحة أي من اللاعبين الإقليميين ودول الجوار بالتحديد أن تذهب سوريا بهذا الاتجاه، وبالقياس على الحالة العراقية فلم يبد أن لدى دول الجوار السوري أي مقدرة واضحة على استيعاب أو إدارة حرب أهلية أخرى في المنطقة.
- بالقياس (في وقتها) على طريقة تعاطي النظام في الثمانينات مع الحراك ضده، فقد بدا أن النظام في الأشهر الأولى من 2011 يستخدم عنفاً أقل بكثير، كما أنه يخضع للرقابة الدولية ومتابعة وسائل الإعلام وهناك تطور في الاتصالات، وليس الحال كما في الثمانينات.

نستطيع أن نؤكد اليوم أن النظام من الأيام الأولى للحراك لم يكن يتوقع تدخلاً عسكرياً دولياً حاسماً، وأنه كان متأكداً إلى حد كبير من أن المجتمع الدولي لن يتخذ إجراءات عسكرية مباشرة حاسمة ضده، بعكس العديد من الأطراف الأخرى من المعارضة وحلفائها، التي كانت تظن أن المجتمع الدولي قد يتلكأ في التدخل، ولكن عاجلاً أو آجلاً سيتدخل بشكل يحسم الوضع في سوريا، وفي مقدمة الذين كانوا يعتقدون بهذا الأمر الثوار السوريون أنفسهم، وشريحة واسعة من أعضاء الأجسام السياسية السورية المعارضة؛ وهذا يفسر الحرص الكبير جداً من قبل الطرف الثوري على تدويل الأزمة في وقت ما، وعلى نشر أكبر قدر من الأدلة على تورط النظام في المجازر وممارساته القمعية؛ ظناً منهم أن الصور القادمة من سوريا عندما تنتشر بالشكل المناسب فسيعجّل هذا باتخاذ إجراء حاسم من طرف المجتمع الدولي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جزءً كبيراً من حالة فوضى التنبؤات والسيناريوهات هذه كان سببها بالأساس الخلل الكبير في جانب البيانات؛ حيث إن تركيبة النظام وطريقة عمله ومراكز القرار فيه لا تعمل بشكل منطقي، وحتى سوريا نفسها كدولة وكشعب وحتى كجغرافيا لم تكن معروفة التفاصيل؛ بسبب حالة العزل والانغلاق التي عاشتها طوال العقود الماضية من حكم آل الأسد، وحتى بعد اندلاع الثورة في سوريا بقيت مساحات وتفاصيل كثيرة لما يحدث ولماذا يحدث، مبهمة أو غير مكتملة.

كل هذا لا ينفي أن السيناريو المنطقي والعملي الذي كان من الواجب المضي به منذ أول يوم في الحراك هو تنحي الأسد ونظامه، وتحقيق إرادة الشعب السوري بالتحول إلى سوريا جديدة، وكل ما يجري العمل عليه اليوم، مهما كانت الظروف التي تُجبر عليه، إنما هو عملية ترقيع وإصلاح للدور السلبي المحلي والإقليمي والدولي الذي لم يمض بهذا السيناريو بالقدر الكافي من الأساس.

سيناريو استمرار الاشتباك في المدى المنظور

تشير معطيات المشهد اليوم إلى أن حالة الاشتباك القائمة بين الأطراف في سوريا (النظام، المعارضة، الإدارة الذاتية) مستمرة بدرجة ما، نعم قد تشهد فترات من التهدئة ولكنها لا تلبث أن تعاود الارتفاع من وقت لآخر.

حالة الاشتباك هذه يمكن أن تتطور إلى حرب مباشرة بين الأطراف الدولية الإقليمية الداعمة للأطراف المحلية، وهو احتمال غير مرجح حالياً، في مقابل التطور الآخر الذي يتضمن تقييد حالة الاشتباك وتحديد قواعده وفق اتفاقات وتفاهمات بين دول النفوذ أو على المستوى الإقليمي والدولي، وصولاً إلى حالة **الاشتباك المقيد**، تناقش الأسطر القليلة القادمة كلا المسارين واحتمالية حدوثهما، والمآلات المترتبة عليهما.

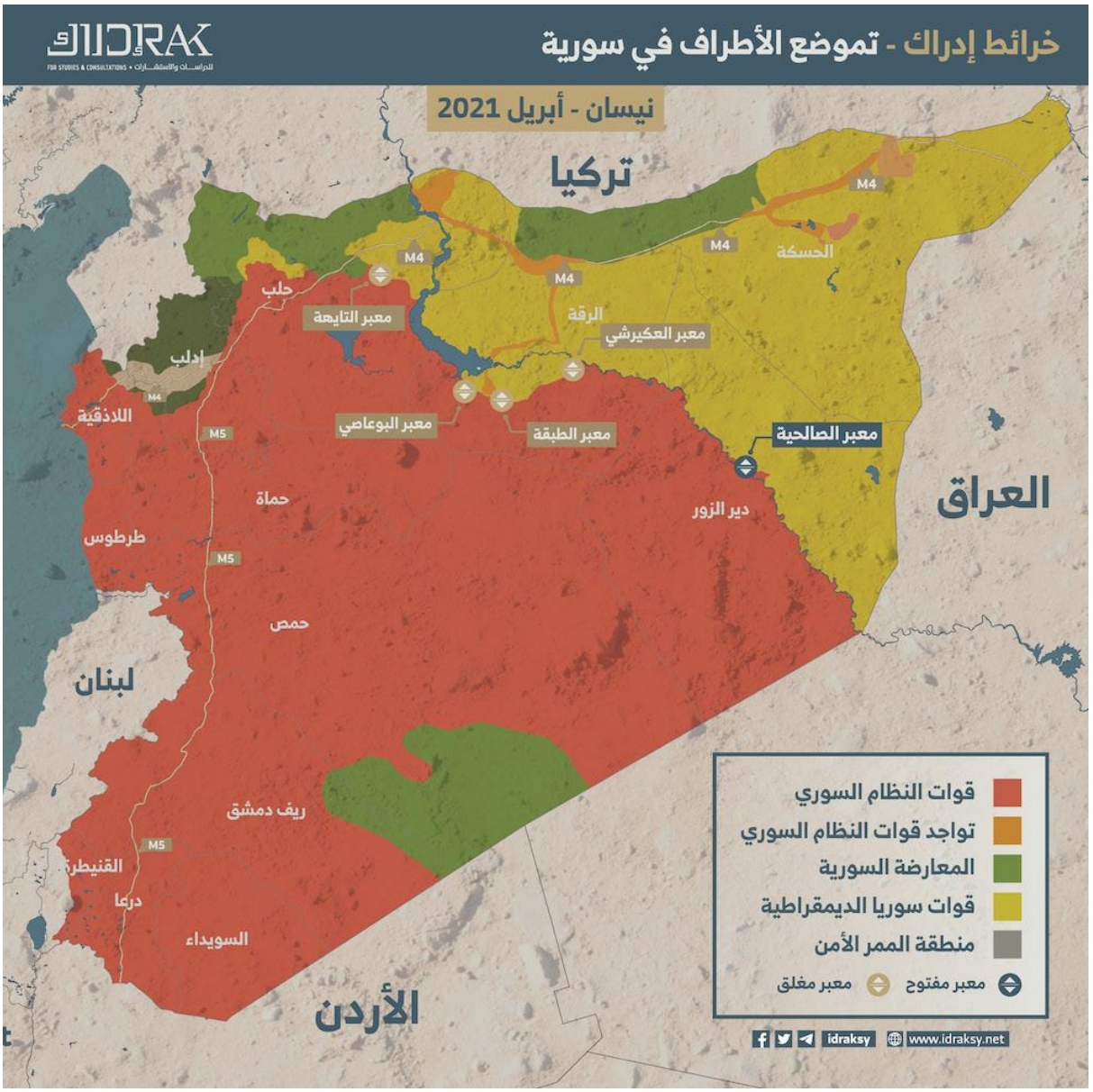

المواجهة المباشرة بين دول النفوذ

يتضمن هذا السيناريو ارتفاع حدة الصراع القائم بالوكالة ليتحول إلى حرب مباشرة بين الجهات الإقليمية والدولية، بناء على توسع الصدع الجيوسياسي والعرقي والطائفي في سوريا، تاركاً في أعقابه نزاعاً لا يمكن السيطرة عليه يؤدي إلى قلب النظام الإقليمي بعد الحرب العالمية الأولى، احتمالية تطور الأمور باتجاه هذا السيناريو بلغت ذروتها مرتين على الأقل، الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 عندما أسقطت تركيا طائرة حربية روسية على الحدود التركية السورية، والثانية في شباط/فبراير 2020 عندما قُتل جنود أتراك في سوريا على يد النظام وروسيا وتجاوز النظام مدعوماً بالطيران الروسي والميليشيات الإيرانية خطوط اتفاق سوتشي وسيطرته على مناطق المعارضة ومحاصرته نقاط المراقبة التركية.

وفي كلا الحالتين كان واضحاً حرص المنظومة الدولية على تطويق حالة المواجهة وعدم توسيع دائرتها والدفع باتجاه تسكين الأوضاع.

واليوم هناك تردد كبير من كل الأطراف تجاه أي خطوات يمكن أن تذهب بالأمور باتجاه هكذا سيناريو كما توجد عدة عوامل تقلل كثيراً من احتمالية الانزلاق نحو هكذا سيناريو -المواجهة بين دول النفوذ- وتقطع الطريق عليه، ولكن ورغم كل ذلك وبسبب نزعة النظام للحرب ونهجه في التعامل، ونزوع روسيا لتأجيج الاوضاع والتصعيد العسكري من وقت لآخر، فإن احتمالية حدوث هذا السيناريو تبقى قائمة، علماً أن هذا السيناريو يعتبر الطريق الأقصر وربما الوحيد الذي يمكن أن ينتهي بتقسيم سوريا إلى دويلات، وهذا سبب إضافي لعدم رغبة مختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بالمضي به.

الحرب المقيدة(محدودة الأطراف والجغرافية والأدوات)

يختلف عن سيناريو "المواجهة المباشرة بين دول النفوذ" بأنه لا يتصاعد إلى صراع مباشر مستدام بين الجهات الفاعلة الإقليمية أو الدولية، وبدلاً من ذلك ينحصر النزاع بين الأطراف المحلية بما يشبه الحرب بالوكالة بين الخصوم الإقليميين والدوليين.

وبالتالي يتضمن هذا السيناريو استمرار حالة الاشتباك بين الأطراف المحلية ومن خلفها دول النفوذ، مع الحرص إقليمياً ودولياً على حصر الاشتباك بين الأطراف المحلية وأن لا تتطور حالة الاشتباك هذه إلى نوع من الحرب الواسعة أو إلى اشتباك عسكري مباشر بين القوى الدولية والإقليمية، هذا المسار هو المرجح في المدى المنظور، وهو ما نشير إليه بسيناريو "**الاشتباك المقيد**"

وبالنظر إلى طبيعة الحوارات واللقاءات التي تجري بين الأطراف في الشأن السوري وما ينتج عنها، يمكن القول أنّ هناك رغبة واضحة لعدم الانجرار لمواجهة مباشرة بين الدول وحصر احتمالية المواجهة المباشرة بين النظام والمعارضة.

ولكن ما يجعل هذا الخيار من الاحتمالات الهشة رغم أنه أكثر ترجيحاً من غيره، أن النظام وحتى وقت قريب كان يحاول جاهداً العودة إلى مربع الاشتباك العسكري، خصوصاً وأن قواعد الاشتباك القائمة حالياً تعطي أفضلية كبيرة للنظام وحلفائه على حساب المعارضة وحلفائها، مثل تفوق الروس واستخدامهم سلاح الجو لقصف مواقع المعارضة ورصد تحركاتها وغيرها من الأسلحة المتطورة، كما لا يوجد ما يمنع الروس فعلياً من توجيه ضربات مباشرة إلى مواقع المعارضة وإيقاع الخسائر بهم في إطار دعمهم للنظام أو في إطار الرد على الهجمات، بينما لا يملك (حلفاء المعارضة) شرعية توجيه الضربات المباشرة للنظام، إلا في حدود ضيقة.

وعليه وبالرغم من أن خيار الحرب المقيدة قد يكون مآلاً مفضلاً لمختلف الجهات الإقليمية والدولية -بدرجة ما- بالمقارنة مع خيارات أخرى أسوأ بكثير، ولكن المضي به واستمراره -ولو إلى حين- يتطلب تغييراً معيناً في معطيات الوضع الحالي القائم في سوريا وخصوصاً قواعد الاشتباك المعمول بها حالياً، لأن المضي في هذا السيناريو دون تثبيت قواعد اشتباك مضمونة وأكثر عدلاً -إن صح التعبير- سيترك النظام دائماً في حالة تأهب وسعي للمضي في مسار التغلب الكامل.

علماً أنّ تطورات مسار السياسي سلباً أو إيجاباً، والعقوبات التي فرضت على النظام ومدى جدواها من عدمه، هذا العاملان لهما دور مهم في تحديد قابلية النظام على التصعيد أو الخروج عن أي اتفاق تهدئة نسبي أو كامل، بينما أثبتت التجربة أن التعويل على الضمانات الروسية أو الإيرانية بشكل مباشر -في هذا الجانب- ليس خياراً جيداً لأنهما لا يظهران الجدية لضبط النظام ومنعه من خرق الاتفاقات والتفاهمات والهدن بل وكانوا عوناً له في كثير من الأحيان إن لم يكونوا السبب وراء حملاته العسكرية التصعيدية.

بمعنى آخر فإن النظام وحلفائه يتعاملون مع انهيار أو تعثر مسار الحل السياسي على أنه ضوء أخضر للمضي قدماً في سيناريو قضم المناطق وحرق الأرض وصولاً على حالة التغلب الكامل للنظام. بينما تعتبر العقوبات الاقتصادية التي يواجهها النظام وقوة الردع التركية إضافة إلى الضغوطات الدبلوماسية الدولية والإقليمية النابعة من الخوف من تبعات تفجر الأوضاع من جديد في سوريا، كلها عوامل تحد من قدرة النظام على الإقدام على هذا المسار، وتدفعه لإظهار التزام بدرجة ما بالهدن والاتفاقات والتفاهمات المتعلقة بخفض التصعيد في سوريا، يضاف

إليها رغبة النظام بالعودة إلى "الحضن العربي" والمنظومة الدولية، وانفتاح مختلف الجهات الدولية والإقليمية على التعامل معه.

التمكن الكامل للنظام: (سوريا بالكامل تحت سيطرة النظام)

بقدر ما هو مآل مستبعد -في المدى المنظور- لأسباب كثيرة في مقدمتها صمود الطرف المناوئ للنظام وإصراره على القتال والتمترس في المناطق التي يسيطر عليها، رغم التضحية الكبيرة والهجمات الشرسة التي يتعرض لها منذ سنوات، إلا أن النظام وفي عدة مناسبات استطاع التقدم في مناطق معينة وتمكن من أن يلحق خسائر كبيرة بالمعارضة، لدرجة أن هذا المآل أصبح وارداً وإن لم يكن الأكثر احتمالاً، خصوصاً إذا أضفنا الدعم الروسي من ناحية، والمساندة الإيرانية من ناحية أخرى، والتي لها بُعد خاص كون الإيرانيين وبعكس كل الأطراف والجهات الفاعلة في الشأن السوري، ما زالوا يطرحون فكرة العودة بسوريا والسوريين إلى ما قبل 2011، كحل لما يجري في سوريا، ولكن حتى لو تمكن النظام فعلاً من تغليب الحل العسكري في مناطق الشمال وغرب الفرات فلا تزال منطقة شرق الفرات والتموضع الجديد للجهات المدعومة من الولايات المتحدة (الإدارة الذاتية) عقبة أساسية أمام عودة سوريا بالكامل تحت سيطرة النظام.

يعزز هذا كله، طريقة تعامل المجتمع الدولي مع النظام وتردده في المضي في مسار إسقاط النظام أو تمكين المعارضة من إسقاطه والانتقال من حالة العمل على إسقاط النظام إلى حالة الضغط على النظام لتحصيل مطالب معينة منه، وتحديد الخلاف مع النظام بممارسات محددة وبشخص بشار الأسد وبعض الجهات والشخصيات المرتبطة به وليس بالنظام ككل.

فكما سمح المجتمع الدولي بتغيير نهجه العملي من العمل على إزاحة النظام إلى الحديث عن محاسبة النظام مع إمكانية التعامل معه أو القبول به لمدة من الزمن بمبرر التعامل مع الأمر الواقع، فيمكن له أيضاً في وقت ما أن يغير موقفه إلى القبول بعودة سيطرته على مناطق المعارضة والاعتراف به من جديد نظاماً شرعياً في سوريا، مع إجراء بعض التعديلات الشكلية اللازمة.

التمكن الكامل للمعارضة:

سقوط النظام، والوصول إلى سوريا بالكامل تحت سيطرة المعارضة، وهو خيار مستبعد -في المدى المنظور- لعدة أسباب:

1. ليس هناك قناعة دولية بإسقاط النظام يتم التعبير عنها علناً، ليس لقناعة المجتمع الدولي بالأسد ونظامه ولكن بسبب الاعتقاد بأن سقوط النظام سيخلف فوضى وتبعات أسوأ من استمراره في الوقت الحالي على الأقل.
2. روسيا وإيران اللذان يحرصان على بقاء النظام ومنع تقدم المعارضة، بل ويحاولان تجريم من يطرحه.
3. تصور عام بضعف أداء المعارضة ومؤسساتها وافتقارها للحد اللازم من الفاعلية والخبرة لتكون البديل الملائم عن النظام والقيام بإدارة الدولة.
4. وجود شريحة معينة من السوريين تضم فئات مختلفة (أقليات، رجال دين، تجار، عوائل وعشائر..الخ) تدعم بقاء النظام وبقاء بشار الأسد في السلطة إما بسبب تقاطع مصالحها مع النظام، أو بسبب تفضيلها نموذج النظام في إدارة المجتمع والدولة على نموذج المعارضة، أو اعتقادها أن المعارضة تنوي تهميشها أو القضاء عليها لأسباب طائفية أو عرقية أو مناطقية أو إيديولوجية.
5. رغم كل التفكك والضعف الذي أصاب مؤسسات النظام العسكرية والأمنية إلا أنها لا زالت تتمتع بتماسك وصلابة كبيرة ولا زالت تخدم بقاء النظام واستمراره في السلطة والتحكم بكل صغيرة وكبيرة في الدولة والمجتمع، خصوصاً وأن الكثير من الخلل الذي أصاب هذه المؤسسات جرى ترميمه خلال الفترة الماضية وهذه أحد المكاسب التي استفادها النظام من عملية المماطلة والمراوغة في مسار الحل السياسي.

سيناريو انهيار النظام من داخله

يتضمن هذا المسار هو حصول حراك من داخل مناطق سيطرة النظام ومؤسساته يضعف النظام ويؤدي لانهياره.

وهذا مختلف عن تمكن المعارضة أو سيطرتها على مناطق النظام، على افتراض أن الجهات الداعمة للنظام لن تسمح بسيطرة المعارضة على سوريا حتى لو انهار النظام، وستحرص على استمرار سيطرتها على الدولة السورية بأي طريقة حتى لو تضمن ذلك إعادة إنتاج النظام أو تفكيكه والاعتماد على أطراف ومجموعات محلية مقربة ومدعومة منها -أي الجهات الداعمة للنظام-، لإدارة المناطق التي تنهار فيها سلطة النظام.

أما عن احتمالية الوصول إلى هذا المآل، فإنه وبالرغم من أن احتمالية حدوثه أكبر من احتمالية سيطرة المعارضة على سوريا وتغلبها على النظام وداعميه، وبالرغم من الوضع الصعب الذي يعيشه النظام خصوصاً فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وانعكاس ذلك على مؤيديه، ولكنه -أي احتمال انهيار النظام- يبدو ضعيفاً في المدى المنظور لأسباب واضحة تتعلق بحرص روسيا على بقاء هذا النظام وممارسة هيمنتها من خلاله، وتثبيت أركان حكمه مهما بلغ من ضعف أو تفكك ومهما تقلصت الشريحة الداعمة له.

وهذا يعني أن هذا المآل يمكن أن يشبه في شكله النهائي، مآل التقاسم أي"احتفاظ المعارضة والنظام بمناطق سيطرة منفصلة تخضع لنفوذ أجنبي" ولكن شكل كل منطقة نفوذ وحجم التهديد الذي تشكله على المناطق الأخرى وقدرتها على استيعاب المناطق الأخرى سيختلف.

أما الوجه الآخر أو التشكل النهائي الآخر الذي يمكن أن ينتج عن (انهيار النظام من داخله) فيتمثل بتصاعد حدة التنافس والمواجهة بين دول النفوذ في سوريا، وهو ما سينتهي إلى مآل التقسيم إلى دويلات، وهو احتمال غير مرجح في المدى المنظور على الأقل.

التقسيم: (تحول سوريا إلى دويلات)

تُظهر خريطة سوريا اليوم بوضوح مفاصل صراع النفوذ ومعالمه، وهناك الكثير ممَّا يمكن الحديث عنه حول تمدد القوى الخارجية في المناطق السورية المختلفة مثل الروس والإيرانيين والأتراك والأمريكيين، وعن القوى المحلية وتبلورها على أساس عرقي أو طائفي أو أيديولوجي أو جغرافي أحياناً، وعلاقة كل منها بالنفوذ الأجنبي الذي توجد في نطاقه، وعن الشقوق المجتمعية والتصدعات التي لا تنفك تتحرك كل يوم، وعن النزعة للانفصال عند البعض وللاستقلال عند آخرين.

إلا أن الحديث عن تقسيم سوريا يستدعي الحديث عن تاريخ هذه المنطقة الحافل مع مشاريع التقسيم، وعن جدية القوى المتصارعة اليوم في المضي في مشروع التقسيم الذي جُرب مراراً على مدى الأعوام الخمس مئة الماضية، وآخرها المحاولة الفرنسية في بدايات القرن العشرين والتي انتهت إلى فشل ذريع.

لقد كانت المنطقة الجغرافية التي تعرف باسم سوريا اليوم، منطقة قلقة دائماً، ولم يكن ينظر إليها غالباً ككيان واحد؛ بسبب التباين الكبير نسبياً بين القاطنين فيها في العادات وطريقة العيش، والخلفيات الثقافية والانتماءات العرقية والمذهبية، ولكن وفي نفس الوقت ولأسباب جغرافية وسياسية واجتماعية، لم تكن هذه المنطقة قابلة للتقسيم، لذلك ومع تعاقب أشكال الاحتلال والسيطرة والانتداب والنفوذ التي مرت على هذه المنطقة، فقد كانت دائماً تقسم إلى ولايات أو متصرفيات أو أشكال إدارية أخرى ضمن حدود كبيرة تجمعها، وعندما قرر الفرنسيون أخيراً تقسيمها إلى دويلات واجهوا مقاومة من أبناء سوريا أنفسهم، انتهت إلى خروج الفرنسيين.

وبالرغم من الحديث المتكرر اليوم عن التقسيم، فإن خيار التقسيم لا يبدو السيناريو الأكثر احتمالية في الحالة السورية، وغالباً هو الخيار الأضعف من بين الاحتمالات المنطقية بخصوص مستقبل سوريا، إن لم يكن بسبب التجربة التاريخية الفاشلة لهذا الخيار ولا بسبب التصادم مع مبدأ عدم السماح بقيام دول جديدة على أساس عرقي أو ديني في العالم، فبسبب تبعاته الصعبة؛ لأن تقسيم سوريا إلى دول أو دويلات لن يؤدي فعلياً إلى تبلور دول ذات كيانات حقيقية مستقلة، وإنما ستتحول هذه الكيانات تدريجياً إلى أجزاء من الدول المجاورة، فالمنطقة الوحيدة في سوريا التي يمكن أن تعيش منفردة بعيدة عن التبعية للجوار هي التي يطلق عليها "سوريا المفيدة"، وهي المنطقة التي حرص النظام على التموضع والتخندق فيها ليس عسكرياً فقط وإنما اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً منذ البداية.

وحتى منطقة شرق الفرات الغنية بالموارد، فإن امكانية تحولها إلى دولة مستقلة صعبة جداً، وستبقى منطقة قلاقل ونزاع بين جيرانها، وغالباً ستفشل قبل غيرها

في البقاء والاستمرار، وفي المقابل ستكون مصدراً كبيراً لخلخلة الأمن في تركيا والعراق وباقي دول المنطقة بل ومنطلقاً للعمل ضدها.

وبعبارة أكثر دقة فإن أي كيان انقسامي من سوريا سيعاني من اهتراء داخلي يفضي إلى هلاكه أو ابتلاعه من دولة مجاورة.

ومن ثم فصحيح أنّ عملية تقسيم سوريا ستفضي إلى تشكيل دولة علوية ساحلية، يلحق بها حواضر مهمة مثل دمشق وجزء من حلب ومناطق أخرى، ولكنها ستكون معزولة إلى حد كبير عن محيطها وامتدادها المفترض وخصوصاً إيران، وفي المقابل ستعطي عملية تقسيم سوريا دول الجوار وفي مقدمتها تركيا والأردن والعراق مساحة جيوستراتيجية.

وفي الحقيقة إن خيار التقسيم الذي يتصاعد الحديث حوله من وقت لآخر، بقدر ما يبدو حلاً لإيقاف الصراع المستمر في سوريا فإن طرحه فعلياً والمضي به يعني العكس تماماً؛ أي إنه سيكون سبب حرب كبيرة بين الأطراف الإقليمية والدولية المتصارعة في سوريا، وسيرفع من حدة المواجهة لما يمكن أن يصبح حرباً مباشرة بين دول النفوذ في سوريا، ولعل ما حدث في "القرم" وتطور الأحداث هناك يعطي صورة مصغرة لما يمكن أن يحدث في الحالة السورية.

وهذا ما يفسر لماذا كل لقاءات الأطراف المعنية بالقضية السورية وكل لقاءات المجتمع الدولي وكل تصريحات المسؤولين السياسيين تركز دائماً على وحدة سوريا؛ فوصفة التقسيم في سوريا، ليست وصفة مجربة وفاشلة فقط، ولكنها قد تكون أقصر الطرق نحو تحويل ما يجري في سوريا إلى حرب شاملة بين الأطراف الدولية.

وبدلاً من ذلك فإن خيار الحرب محددة الأطراف المحلية المدعومة من قوى خارجية، يبدو لكثير من الجهات خياراً مفضلاً رغم مساوئه وإذا ما قرناه بالنفوذ المتنامي لدول النفوذ في المشهد السوري فسيكون من الواضح أننا أمام خيار التقاسم وليس التقسيم.

- تركيا وسيناريو التقسيم والدولة الكردية

وفي سياق الحديث عن التقسيم، ربما يكون من المهم الإشارة إلى الدور التركي وحساسية سيناريو التقسيم بالنسبة لتركيا، فلقد كان من الواضح أن الحكومة التركية، على المستوى الرسمي المعلن على الأقل، لم تكن تمتلك رؤية دقيقة لتسلسل الأحداث في سوريا، ولأسباب ذاتية - داخلية، ترتبط بطبيعة المجتمع التركي والحراك السياسي الداخلي، واعتماد الاقتصاد التركي بدرجة معينة على الطاقة المستوردة، وأسباب موضوعية متعلقة بعدم وضوح رؤية الحليف الأمريكي لأفق الحل والتدخل في الأزمة السورية، وعدم توفر غطاء دولي، ولا حتى من حلف "الناتو"، لأي عمليات عسكرية وقائية في سوريا، وغيرها من الأسباب، كل ذلك دعا الحكومة التركية إلى التردد كثيراً في التدخل المباشر في سوريا، فانحصرت فعالية تركيا لوقت طويل بمبدأ الفعل ورد الفعل، وفق الممنوع والمسموح به أمريكياً ودولياً، وهو ما انعكس على طبيعة دورها لاحقاً عندما قررت أن تختط لنفسها دوراً مستقلاً في المشهد السوري.

رغم ذلك فلا يمكن تصور أن يكون لتركيا نيات أو استراتيجية داعمة لتقسيم سوريا، خاصة أن تطورات الأحداث وتمدد تنظيم داعش إلى سوريا واستغلال مهمة الحرب على التنظيم من قبل الميليشيات المدعومة من الولايات المتحدة، أفضت في مرحلة ما إلى تقوية الاتجاه المعادي لعملية السلام في صفوف الأكراد في تركيا، ولا شك أن عملية التقسيم في سوريا ستؤدي بشكل واضح إلى صناعة كيان من نوع ما، غالباً لن يكون كياناً صديقاً لتركيا، ناهيك عن أن يكون كياناً مستقراً ومسؤولاً بحيث لا يشكل مصدراً للقلاقل وعدم الاستقرار على الحدود التركية.

غير أن ضعف احتمالية المضي الفعلي في خيار التقسيم بقدر ما يبدو خبراً ساراً (ربما ليس للجميع)، ولكن الخيارات البديلة عنه ليست خيارات سهلة، فكلها (أي الخيارات الأخرى البديلة الأكثر احتمالاً) تمر عبر سيناريوهات أخرى قد لا تكون محمودة أيضاً، مثل خيار التقسيم على المدى القريب أو البعيد، أو العودة لخيارات التمكن الكامل للنظام ، أو قبول مختلف الأطراف بعد حين من الزمن بحل سياسي يقوم على تشارك الجميع بما فيها النظام نفسه.

تسوية متفاوض عليها (تقاسم -وليس تقسيم- سوريا)

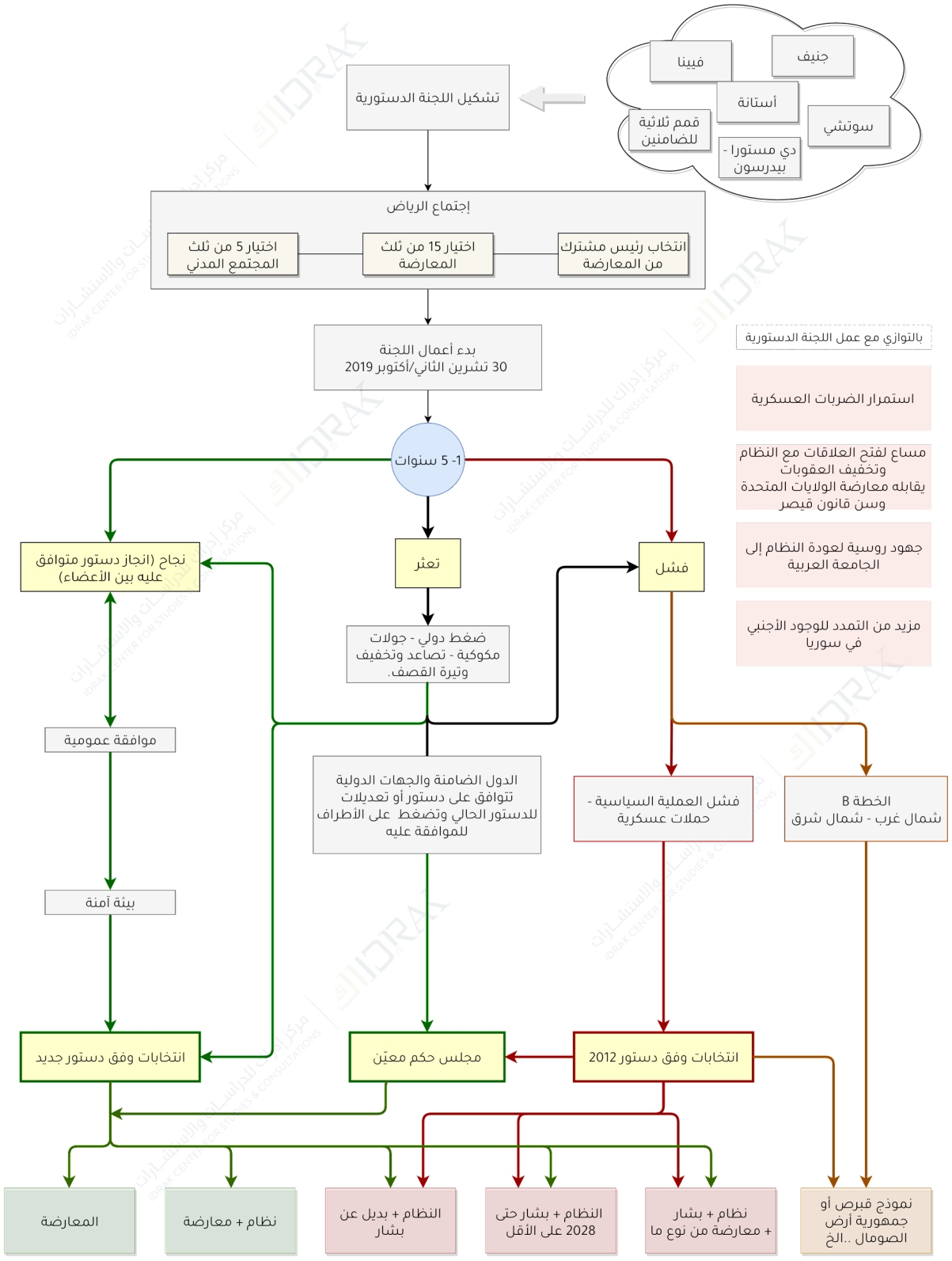

أبدت الأطراف الدولية اهتمامها مبكراً بمفهوم (اللامركزية) كأحد مفاتيح الحل السياسي في سوريا، ولعل أهم ما برز على المستوى العملي والرسمي بهذا الصدد المقترح الروسي بهذا الشأن في آذار(مارس) 2016. والتصريحات الروسية منذ إطلاق مسار الآستانة حول استعدادها للتعامل مع المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة، بهدف تسهيل وصول المساعدات وإطلاق عملية إعادة بناء الاقتصاد.

وكانت العديد من المؤسسات والجهات المعروفة بقربها من دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة قد تحدثت عن فكرة اللامركزية في وقت مبكر أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة للجهات الأوروبية.

وبينما كانت جماعات المعارضة في الميدان، منهمكة بالتركيز على فكرة رحيل الأسد سياسياً، وضم مناطق جديدة لسيطرتها عسكرياً، أو منع سيطرة الأسد على مناطق جديدة، كانت اللجان الدولية والأممية تركز على تطوير صيغة مقبولة لتطبيق مفهوم "اللامركزية" في سوريا، وأشهر ما طرح بهذا الخصوص الدراسة التي قدمتها مؤسسة "راند" بعنوان "**خطة سلام من أجل سوريا**" من عدة أجزاء، صدر الجزء الأول منها في تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

ومرة أخرى.. وبينما القوى الدولية والإقليمية مشغولة بتهيئة الظروف لتطبيق مفهوم اللامركزية على الأرض، كل بحسب الطريقة التي تخدم مصالحه وتوجهاته ورؤيته للحل في سوريا، انشغلت القوى الثورية بتفاصيل التعامل مع هذه المفاهيم وقدمت ردات فعل غير مبنية على رؤية استراتيجية، وهو ما جعل من تفاعلات الفصائل والقوى الثورية غير ذات وزن فاعل، وهذا كان من شأنه أن يقوي العامل الخارجي أكثر فأكثر، ويعطيه الفرصة لأداء دور أكبر والتحكم أكثر بمقدرات المناطق التي يتواجد فيها والشرائح السورية التي يتعامل معها.

فض الاشتباك ومقدمات الحل السياسي

مع بداية الحديث عن "**حل تفاوضي" في نهاية 2013** كان هناك رأي بأنه يمكن لـ "وعد صادق" من المجتمع الدولي، وتحت رعاية الأمم المتحدة، بتخصيص موارد كبيرة لإعادة إعمار سوريا بعد الحرب، أن يكون الحافز الذي يدفع الثوار إلى طاولة المفاوضات. بالتوازي مع تعزيز الوجود الأمريكي في سوريا، الذي اعتبر - في وقتها- وجوداً ضامناً وضاغطاً على النظام سيجعله يقبل بخوض مفاوضات حقيقية بشأن مصيره ومستقبل سوريا.

وبينما كانت الصورة المرسومة حول طريقة تجاوب النظام أنه لن يقبل ولن يشارك بشكل جدي في أي عملية تفاوض إلا إذا تم تكبيده خسائر كبيرة وحصل تراجع كبير في صفوفه، وبينما كانت الصورة المرسومة عن الثوار أنهم جاهزون

للحل التفاوضي وأنهم حريصون على وقف إطلاق النار، فالذي تبين فيما بعد أن الأمور مختلفة تماماً؛ إذ ظهر أن النظام، مدعوماً بروسيا وإيران، رغم كل الخسائر التي لحقت به فهو غير مستعد للتفاوض بل يظهر مزيداً من العدائية والإجرام غير المبررين في كل مناسبة تفاوضية، وهو ما فُهم بعد ذلك بأنه تعبير عن قناعة النظام بأنه لن يذهب إلى مسار تفاوض جدي إلا أن يكون في موقف المنتصر، وهذا طرح يحاكي الطريقة التي تفكر فيها روسيا عادة في حربها ضد الآخر.

في المقابل أظهرت المعارضة تمنعاً كبيراً عن المشاركة في المفاوضات، وقدمت شروطاً تتعلق بحضور بعض الدول من عدمها وبأجندة المفاوضات، ولدى الوصول إلى محطة وقف إطلاق النار ظهرت المعارضة المسلحة بمظهر الرافض لوقف إطلاق النار والمفاوض عليه بدل الحريص على تحققه. وهو ما أدّى إلى حالة من التخلي والضغط على الفصائل تطورت إلى تركهم في مواجهة قوات الأسد والفصائل الكردية وداعش، وفي النهاية قبِلت المعارضة ومن ضمنها طيف واسع من ممثلي الفصائل المهمة، بحضور مؤتمرات الآستانة وسوتشي، ووقعوا اتفاقيات وقف إطلاق النار وخفض التصعيد.

ومن ثم فلكي ينشط هذا السيناريو (الحل السياسي المبني على المفاوضات) كان لا بد من حدوث أمرين:

الأول: الإخلال بموازين القوى بدرجة تدفع بالأطراف المتنازعة إلى القبول بالدخول في مسار تفاوضي بشكل جدي، أي حدوث تحول في ميزان القوى بما يشكل حافزاً قوياً للأطراف للتفاوض.

ويبدو أن الروس استطاعوا إقناع العالم بمن فيهم حلفاء المعارضة(الأتراك) باظهار مرونة -بدرجة ما- اتجاه تقدم النظام في حلب ومناطق أخرى مهمة كانت تسيطر عليها المعارضة على اعتبار أن هذا سيقابله مرونة من طرف النظام وحلفائه في الاستجابة لحل سياسي، والعمل على تحقيق مكاسب جانبية بدل التمسك برحيل الأسد، والتركيز بدلاً من ذلك على عدم تقدم قواته وتحقيقها مزيداً من المكاسب الاستراتيجية.

والثاني: إحداث تغييرات ديموغرافية على الأرض لتسهيل عملية ضبط المناطق وتحقيق وقف حقيقي لإطلاق النار، حيث لا يتوقع أن تستقر هذه المناطق بالشكل المتداخل الذي هي عليه، فوجود قرى شيعية أو علوية مثلاً في وسط منطقة سنية -أو العكس- وفي ظل حالة التوتر والاشتباك القائمة، سيعني استمرار حالة الاشتباك وتصفية الحسابات بين الأطراف، وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق الكردية العربية وهكذا، وأيضاً الأمر نفسه بالنسبة للمناطق المؤيدة للنظام التي تحوي في أوساطها قرى أو نقاطاً مناهضة، لذا ووفقاً لهذا المعطى تم التغاضي من قبل الجهات الدولية عن كثير من عمليات التغيير الديموغرافي التي جرت

وتجري على الأرض السورية، خصوصاً تلك التي تضمنت خروج أعداد كبيرة من أهالي بعض المناطق في دمشق وحمص إلى الشمال السوري.

وفقاً لهذه المعطيات من الممكن تلخيص المحطات التي كان من المفترض أن يمر بها المسار التفاوضي بالخطوات التالية:

1. تحقيق اتفاق لوقف إطلاق نار من نوع ما في سوريا، والفصل بين وقف إطلاق النار هذا وأي مفاوضات؛ بمعنى أن لا يتوقف مسار المفاوضات على استمرار وقف إطلاق النار من عدمه. وقد لمسنا هذا الأمر واضحاً في بدء أعمال اللجنة الدستورية، حيث استمر النظام في قصف المناطق والخروقات حتى بينما كانت اللجنة مجتمعة في جنيف.
2. تنشيط العملية الدبلوماسية لتشمل كل الجهات الفاعلة بما فيها السعودية وإيران والأوربيين ودول الجوار التي تعاني من اللاجئين وغيرها من تبعات الحالة السورية (لبنان، العراق، الأردن وغيرها).
3. تأجيل القضايا الخلافية المصيرية خاصة الخلاف حول مستقبل بشار الأسد، لحين التوصل إلى تفاهمات حل القضايا الأخرى التي يمكن أن تشكل أرضية للتفاهم بين الأطراف المتنازعة وحلفائها.
4. إيجاد آلية لمراقبة وقف إطلاق النار والاستقرار الأمني وتطبيق ما يُتفق عليه عبر نشر قوات من الدول الضامنة في المناطق المختلفة من سوريا بهيئة نقاط مراقبة.
5. السماح لجميع الفصائل المسلحة بالانضمام لوقف إطلاق النار، باستثناء تلك التي صنفتها الأمم المتحدة جماعات إرهابية مثل داعش وجبهة النصرة(فتح الشام ، هيئة تحرير الشام ..الخ)
6. نقل السلطات المحلية -أو جزء منها على الأقل- في مختلف المناطق إلى التشكيلات المحلية التابعة للمعارضة أو النظام أو قسد(اللامركزية)، وفي الوقت نفسه المحافظة على الجهود العسكرية لضرب الجهات المصنفة إرهاب، بالتوازي مع إطلاق عملية سياسية (لجنة دستورية، انتخابات،تقاسم سلطة مركزية..الخ).

تهدئة برسم التصعيد

مهما كانت الصورة البراقة التي جرى رسمها عن إنجاز وقف إطلاق النار أو تخفيض التصعيد(وهو أمر هام فعلاً)، وعن التوافق بين الأطراف الدولية بخصوص خطوات الحل في سوريا، خصوصاً التوافق الروسي التركي والتركي الإيراني، فإنه من المؤكد أن الأرضية التي تقف عليها كل هذه الخطط والتوافقات للأسف هي أرضية هشة، وليس أدل على ذلك من حجم التناقضات والصعوبات والتعقيدات التي أحاطت بكل خطوة من خطوات أي اتفاق أو لقاء، وبكل مرحلة من مراحل تنفيذه، وهذا أحد مبررات البطء الشديد في المضي بأي خطوة في الشأن السوري، ومن ثم فلا يمكن البناء عليها بشكل صلب، ولكن في الوقت نفسه لا يوجد بديل عملي عن هذه الهشاشة سوى استمرار الحرب وربما تطورها إلى حرب إقليمية ودولية.

وكان من المفترض أن تكون الخطوات التي تعقب "معالجة" مشكلة المناطق المحاصرة إلى حد كبير من خلال عمليات التهجير والتغيير الديموغرافي، هي التفاوض حول مسألة إعادة الإعمار وتقديم المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح السجناء باتفاق تبادلي، والاتفاق على الدستور الذي سيتضمن بدوره كثيراً من المعالم الأساسية لشكل سوريا المستقبل. والدخول عملياً في المرحلة التي بات يطلق عليها: الانتقال السياسي.

لقد سمحت محادثات واتفاقيات أستانة وسوتشي بالعمل لمدة 3 سنوات على هذه النقاط وفتحت المجال أمام تنفيذ بعضها مثل نشر وجود أجنبي داخل سوريا بهيئة نقاط مراقبة، وانشاء مناطق خفض التصعيد ، كما جرى إشراك العراق وإيران ولبنان والأوروبيين -أحياناً- في المحادثات، وتشكلت لجنة دستورية لكتابة دستور جديد لسوريا، بل وبدأ الحديث منذ ذلك الوقت حول الانتخابات المزمع عقدها في سوريا في 2020 و 2021 وما ينبني عليها وعن احتمالية مشاركة المعارضة فيها من عدمه.

ولكن كل هذا لم يكن كافياً ولا بشكل من الأشكال لثني النظام وحلفائه الروس والإيرانيين عن إصرارهم على ترك الباب مفتوحاً دائماً للمضي بمسار الحسم العسكري، على حساب الحل السياسي ما أدّى في النهاية إلى تعثر مسار الحل السياسي وإعلان فشله أكثر من مرة لعل أولها وأوضحها كان في نهاية 2019 على لسان الدول الضامنة نفسها (تركيا وروسيا)، وهو ما شكل ساعة الصفر لحملة عسكرية واسعة بدأها النظام وحلفاؤه ضد المعارضة وتركيا، ليخرج المشهد السوري عن سيناريو الحل التفاوضي -بشكل مؤقت- إلى سيناريو استمرار الاشتباك والتصعيد العسكري وليفتح المجال من جديد أمام احتمال الصدام العسكري المباشر بين دول النفوذ.

ولأن مخاطر ومآلات الاستمرار في سيناريو الاشتباك على الواقع المحلي والإقليمي والدولي أكبر من أي سيناريو آخر، فقد سارعت كل الأطراف للعودة إلى مسار الحل التفاوضي ولكن وفق المعطيات الميدانية والسياسية الجديدة التي تبلورت في مسار الاشتباك، وفي مقدمتها قواعد الاشتباك الجديدة التي تشكلت على الأرض السورية، والتموضعات الجديدة للأطراف المحلية والخارجية، إضافة إلى عوامل آخرى لا تقل أهمية مثل ملف اللاجئين وملف الإرهاب.

وحتى بعد العودة إلى مسار الحل التفاوضي وإعادة تفعيل مسار الحل السياسي وعودة اجتماعات اللجنة الدستورية، فلم تتوقف الخروقات من طرف النظام طوال الفترة الماضية ولم تتوقف حملات التصعيد العسكري بقيادة روسيا من وقتن لآخر.

ومؤخراً يبدو واضحاً أن روسيا تستخدم التصعيد العسكري كنوع من التعبير عن عدم الرضى عن أي تطورات أو تحركات محلية أو إقليمية أو حتى دولية لا ترضي روسيا،

حملة التصعيد الأخيرة التي بدأها الروس في شهر أيار/مايو 2021 مع نهاية انتخابات رئيس النظام، جاءت على هامش الضغط الدولي الدبلوماسي على روسيا بخصوص قرار المساعدات الإنسانية الأممية، والاستعداد للقاء بوتين وبايدن الذي تصر الولايات المتحدة أن لا يكون الملف السوري نقطة أساسية على جدول أعماله وهو ما يُعتقد أنه يثير حفيظة روسيا التي استثمرت عميقاً في القضية السورية.

الديمقراطية في خدمة الدكتاتور

لا يهتم الدارسون والباحثون عادة بدراسة تفاصيل أي عملية انتخابية في سوريا وغيرها من المناسبات والأحداث التي تتضمن مظهراً أو عملية ديمقراطية من أي نوع لأن النظام في سوريا يرتب كل شيء سلفاً بشكل دقيق ولا يترك مجالاً لأي (مفاجآت) ولا يسمح بوصول معارضين أو معترضين أو منتقدين حتى،

وهذا أدّى إلى التقليل من قيمة القرارات والخطوات التي يتخذها النظام، وتناولها بشكل سطحي باعتبارها "مسرحية هزلية" وحصر التبريرات المتعلقة بسلوك النظام في هذه الانتخابات، بعامل "الولاء" للنظام وعامل "شرعنة" قراراته، بينما أهملت أمور أخرى تتعلق بطريقة توظيف النظام لمؤسسات الدولة وخصوصاً التشريعية منها لتوجيه رسائل معينة للداخل والخارج أو لتمرير التشريعات والقوانين ولتقوية العصبة المحيطة به، ولتشكيل "جدار حماية" إضافي لحمايته وتعزيز موقفه، أو لتثبيت واقع معين على الأرض بالطريقة التي تدفع الآخرين للتعامل معه وليس بعيداً عنه.

والحقيقة أنه وفي الظروف التي تمر بها سوريا اليوم فإن دراسة سلوك النظام وطريقة تعامله مع استحقاق معين مثل الانتخابات الرئاسية أو مع انتخابات "مجلس الشعب" وتفعيل دورها من عدمه وطريقة اختياره للأعضاء والمنافسين ونسب ومكونات كل شريحة وغيرها من التفاصيل -مهما بدت غير مهمة- فكلها مؤشرات يمكن من خلالها فهم طريقة عمل النظام.

لقد كانت خطوة المضي في انتخابات مجلس الشعب في تموز/يوليو 2020 ثم خطوة الانتخابات الرئاسية في 18 نيسان/أبريل 2021، أكثر من مجرد استعراض شكلي أو تحد روتيني للخصوم والأعداء المناوئين، لقد عنت هذه الخطوة أن النظام لا يرى من سوريا سوى اتباعه ومؤيديه وأن معركته مع الآخر معركة حياة أو موت وفي سياق هذه الحرب فإن النظام لا يرى أنه بحاجة لإجراء تعديلات أو تغييرات فعلية، وأن التغيير الفعلي الوحيد الذي يؤمن به هو مزيد من عسكرة المجتمع السوري والهيئات التي من المفترض أن تمثله.

وحتى التعديلات القليلة التي أجراها النظام وحاول التغني بها وإبرازها واعتبرها مبادرة إيجابية منه نحو الآخر لدرجة أنه اعتبرها رسالة إيجابية منه تجاه المعارضين للمشاركة في المشهد السياسي الذي يرسمه باعتبار أنه أصبح أكثر انفتاحاً وديمقراطية، حتى هذه التعديلات لم تكن سليمة ولا مكتملة وجرى اتباع بعضها بتعديلات أخرى ألغت التأثير الإيجابي المفترض أو المزعوم لها بل وربما زادت الوضع سوءاً مثل إقرار مادة ثامنة جديدة تسمح لعناصر أجهزة الأمن والشرطة والجيش بالمشاركة في الانتخابات، بدل المادة الثامنة من الدستور التي كانت تحصر قيادة الدولة والمجتمع بحزب البعث العربي الاشتراكي.

ثم أجريت "الانتخابات الرئاسية" وشارك فيها ثلاثة مرشحين، لم يكن فيها من شيء مفاجيء سوى الاهتمام غير المسبوق من قبل مؤسسات النظام ومسؤوليه، والموارد المبذولة للحشد والتعبئة الشعبية في الوقت الذي يعاني فيه السوريون والنظام نفسه من أزمة اقتصادية غير مسبوقة.

تمثل هذه المحطات "الديموقراطية" بالنسبة للنظام مناسبات مهمة لتعزيز مكانته وحجب أي خطط تتضمن إزاحته من خلال:

- استعراض قوة شخص بشار الأسد وإظهارها وهو ما يرسخ مكانته في داخل النظام،
- استعراض حجم شريحة المواطنين الموالين المعتاشين على الفساد والمحسوبية وريع المؤسسات الحكومية وحاجتهم لإظهار الولاء والتبعية.
- إحباط المعارضين من خارج النظام أو أي خصوم محتملين من داخله.
- حصر وتقييم المسؤولين المحليين المكلفين بمتابعة المواطنين، وتحييد الضعفاء والمتهاونين منهم بمبرر إشراك الشباب أو مكافحة الفساد أو تحديث الإدارات أو الاستجابة لمطالب الجماهير وغيرها من الحملات التي يقوم بها النظام بالتزامن مع كل مناسبة انتخابية، وتطول عادة مسؤولين محليين لم يقوموا بمهام الحشد المطلوبة لصالح النظام.
- مدّ النظام بأعضاء جدد من شريحة الطامحين الذين ينتهزون عادة فرصة الانتخابات لإثبات كفاءتهم ولائهم، وتسليط الضوء عليهم.

تدرك روسيا جيداً -نتيجة مرورها بهذا التحول في التسعينات- أنّ النظام لا يمكن أن يستمر بالآليات المعتادة نفسها التي دأب العمل بها طوال العقود الماضية، وبالتالي فلا بد من إحداث تغييرات -محسوبة- لإلغاء وصف "الديكتاتور" عن النظام ولا مانع من استبداله بأوصاف جديدة مثل "سلطوي انتخابي"، "شبه سلطوي"، والتي لا تختلف كثيراً عن وصف "ديكتاتوري" ولكنها لا تعيق حركته دولياً ولا تعطل قدرته على جني الفوائد الكبيرة المترتبة على الاعتراف به خارجياً.

من هنا يمكن القول أن النظام حتى عندما يوفر هامشاً من الحريات أو التعددية الحزبية الشكلية، وعندما يعدل الدستور ويسمح بانتخابات تعددية تتسع فيها درجة التنافس إلى ثلاثة مرشحين بدلاً من الاستفتاء على شخص الرئيس وحده، وعشرات أو مئات المرشحين على مستوى انتخابات مجلس الشعب ويوافق على تسجيل عشرة أحزاب سياسية، ويسمح لأحزاب أو مشاريع أحزاب أخرى بالتحرك والنشاط ريثما تحصل على موافقة للعمل، فإنّ كل ذلك تجري معايرته ليس فقط بالطريقة التي تقطع الطريق على أي احتمال بأن تمثل هذه التغييرات مدخلاً لتغيير حقيقي، وإنما بالطريقة التي تجعل هذه التغييرات عنصراً جديداً لتمكين

الديكتاتور وتنحية أي انطباع بإمكانية إزاحته وهو بالضبط ما حرص عليه النظام منذ بداية الحراك، من رفع كلفة الصدام معه ابتداءً وصولاً إلى إعادة إنتاج منظومته وعصبته وتثبيت أركان حكمه ليس فقط باستخدام أدوات الديكتاتور المعهودة ولكن باستخدام أدوات الديمقراطية أيضاً.

وبالعودة إلى السيناريوهات والمآلات التي تنتظر سوريا، فإنّ الطريقة التي أدار بها النظام الانتخابات الرئاسية، والطريقة التي أدار فيها من قبل انتخابات مجلس الشعب وكيفية اختيار أعضائه، وكل ممارسات النظام الأخرى المتعلقة بطريقة إدارته لشؤون الدولة واختيار ممثليه في اللجنة الدستورية كل ذلك لا يشي فقط بأن سوريا ستبقى عالقة في مربع "**الاشتباك المقيد**" لفترة طويلة نسبياً، بل ويؤكد أيضاً على أن النظام لا يخطط للخروج من هذا المربع إلى أحد السيناريوهات أو المآلات التي تتضمن حلاً سياسي حقيقياً من أي نوع بما فيها تلك المآلات ذات السقف المنخفض مثل المشاركة في السلطة.

وهذا يعني ان التغيير في النظام من غير المأمول أن يأتي من داخله، وأي انتقال للنظام من طريقة عمله وتفكيره الحالية إلى مسار عقلاني يحتاج إلى تدخل قوي يجبر النظام على المضي به.

مآلات الحل السياسي التفاوضي

وفق هذه المعطيات يمكن تلخيص المآلات المتوقعة من مسار الحل التفاوضي إلى مآلين رئيسيين يندرج تحتهما عدة احتمالات:

1. تقاسم (تشارك) السلطة بين النظام والمعارضة:

عبر عملية دبلوماسية بإشراف دولي وهذا هو التطبيق العملي لبيان جنيف1، وقرار مجلس الأمن 2254، وهو ما يتوقع أن يؤدي في النهاية إلى ظهور سوريا جديدة، حيث يُعتقد أن قبول النظام بمبدأ تقاسم السلطة والتشارك في الحكم مع المعارضة ولو بنسبة قليلة، من شأنه أن يكون له أثر سلبي على بنية النظام الديكتاتورية والقمعية؛ ممَّا سيسمح بقيام دولة من نوع آخر في سوريا ولو بعد حين.

يؤيد هذا المآل واحتمالية المضي به تصريحات المسؤولين الدوليين وفي مقدمتهم المسؤولون الأمريكيون والأوربيون، وأيضاً الخطوات العملية التي جرى اتخاذها ببطء في مسار الحل، والتي يمكن اعتبارها تمهيداً لهذه الخطوة مثل مشروع الدستور الجديد أو المجلس رئاسي وغير ذلك.

ولكن على المستوى العملي فلطالما كانت هناك عوائق كبيرة أمام المضي في حل تقاسم أو تشارك السلطة، مثل عقيدة وطبيعة الأجهزة العسكرية والأمنية للنظام، والحدود الصارمة التي تتبلور بين المناطق، ومظاهر التوريث التي يبديها النظام، وإصرار النظام على الوجود في مناطق معينة، وتأمين حدود وجوده في المناطق الساحلية ودمشق وحمص، وإصراره على إجراء الانتخابات البرلمانية ومن ثم الاستعداد الان للانتخابات الرئاسية، والطريقة التي جرى فيها اختيار أعضاء البرلمان الجدد وطبيعة وخلفية هؤلاء الأعضاء الأمنية والميليشياتية، وعوامل أخرى كثيرة تتعلق بموقف المعارضة -أو جزء منها على الأقل- الحادّ من النظام وصعوبة تكييف المجتمع السوري مع هذه النتيجة،

كل هذا يدفع للاعتقاد بأن النظام ليس في معرض تقاسم السلطة مع أحد، وأن استعداده للمضي في خيارات مثل التراجع إلى "**سوريا المفيدة**" أو خوض حرب باتجاه استعادة سوريا كاملة تحت سيطرته، أكبر بكثير من استعداده للقبول بحل سياسي أو تشاركي مع المعارضة يشمل كل سوريا، خصوصاً إذا كان ذلك يتضمن تخلي النظام عن بشار الأسد -ولو بعد حين- واستبداله بشخصية أكثر قبولاً في أوساط السوريين والمجتمع الدولي.

التجربة المهمة في هذا الإطار هي تجربة درعا، فبعد أن سيطرت القوات الروسية على المنطقة قامت ببناء تشكيل مسلح من مجموعات وقيادات المجموعات المسلحة التي كانت تنشط في المنطقة، يفترض أنه بشكل أو بآخر يتبع منظومة الدولة السورية، يبدو هذا التشكيل إلى الآن مرتبكاً كثيراً ولا يقوم بمهامه فعلياً

وهناك تصارع كبير بينه وبين تشكيلات عسكرية أخرى تتبع النظام أو إيران، كما يبدو مشهد حوران بأسوء أحواله المعيشية والأمنية والاجتماعية، وما حصل في ذكرى الثورة مؤخراً (آذار/مارس 2021) من مظاهرات وحراك في المنطقة الجنوبية دليل آخر على أن السيطرة العسكرية أو الإدارية للنظام على مناطق المعارضة لم تعد تعني بالضرورة عودة هذه المناطق فعلاً لخندق النظام أو انضمامها له وعلى العكس فإن هذه المناطق تمثل إشكالية كبيرة لدى النظام لعدم قدرته على التعامل معها ولا على توفير المتطلبات المعيشية الأساسية لها.

يضاف إلى ذلك الاختراق الكبير الذي حصل في تركيبة وولاء الأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام، إذ تتنافس وتتصارع روسيا وإيران في السيطرة على مفاصلها والتغلغل فيها و "شراء" قياداتها، حتى وصل الحد إلى ظهور تشكيلات كاملة تعمل رسمياً ضمن تركيبة النظام ولكنها في الحقيقة تتلقى أوامرها وتتحرك في الميدان بتوجيه من روسيا أو لإيران، مثل الفيلق الرابع والخامس ومجموعات أمنية وعسكرية أخرى كثيرة. وحتى قيادات الأجهزة العسكرية والأمنية في سوريا أصبحت مصنفة من حيث الولاء للروس أو للإيرانيين أو لطرف آخر.

أما بالنسبة للحدود الفاصلة بين مناطق المعارضة والنظام وبين مناطق المعارضة نفسها مع بعضها البعض، فلقد جرى خلال فترة ماضية تمييع هذا الأمر بدرجة معينة، بحيث ظهرت نقاط ومعابر بين هذه المناطق على اختلافها حتى أن حركة تجارية نشطت بشكل محدود في وقت ما بين هذه المناطق. وبالتالي فإن الحديث عن حدود صارمة بين هذه المناطق كاد أن يصبح من الماضي لولا التطورات التي حدثت مؤخراً بخصوص محاصرة النظام اقتصادياً والتي دفعت الأطراف المختلفة إلى إغلاق أي تعاون أو معبر أو اتصال مع مناطق النظام ريثما يتم التوصل لاتفاق سياسي، ثم التطورات العسكرية في 2019 التي تضمنت تقدم النظام وسيطرته على مناطق استراتيجية من ضمنها الطرق الدولية ومواقع مفصلية على الطرق والمعابر التجارية.

أضف إلى كل هذا تعقيدات وباء كورونا وانتشاره وطريقة تعامل النظام البدائية مع هذا المرض الفتاك وهو ما كشف حجم الهشاشة في بنية النظام الصحية كما ظهر ضعف البنية الاقتصادية والإدارية، حتى العسكرية، فالمؤسسة الوحيدة في بنية النظام التي تتمتع بمستوى معقول من التماسك والقوة هي المؤسسة الأمنية.

وبخصوص النظام نفسه وعائلة الأسد التي كانت تتحكم بكل شيء في سوريا، فقد جرى إضعاف سلطته كثيراً مؤخراً و وُجهت مجموعة من الإهانات البليغة لرأس النظام من قبل حلفائه في مناسبة عدة مثل إطلاق وصف غير مناسب

عنه، أو تجاوز الاعتبارات البروتوكولية والدبلوماسية لدى التعامل معه مثل تصوير بشار الأسد واقفا في خطوط خلفية بينما الرئيس الروسي يتحدث إلى مساعديه أو إلى عناصر من النظام نفسه، أو عدم وضع علم سوريا في لدى استقباله في زيارة لإيران، أو إجلاس وزير الدفاع بشكل غير لائق في اجتماع رسمي مصور، أو استدعاء بشار للقاء مفاجيء في مقر عمليات روسي في دمشق، وغيرها من الممارسات التي تظهر ازدراءً واضحاً لرمز النظام، في مقابل إظهار هيمنة روسيا وتحكمها.

بالمقابل وبينما كانت تواجه الفصائل والجماعات المسلحة المعارضة، إشكالية أنه إذا ما جرى تفعيل العملية السياسية، فلن يكون لديها خيار البقاء ككيانات مستقلة عسكرية على طول الزمن، وسيكون عليها في وقت ما، أن تختار بين أن يتم حلها (بقرار ذاتي أو بفعل خارجي) أو أن تندمج في أجهزة الدولة السورية بشكل أو بآخر، أو أن تواجه قراراً بالتصنيف على قوائم الإرهاب الدولية أو الروسية أو غيرها من الأطراف والجهات النافذة في المشهد السوري، فقد تمكنت أغلب هذه المجموعات من شرعنة حالتها عبر الاندماج في جيش وطني، والتموضع عسكرياً وفق ما تسمح به الشرعية الدولية والجهات الدولية، عبر التبعية لأجسام المعارضة المعترف بها دولياً.

كل هذا يوضح أن قرار المضي نحو تقاسم السلطة ضمن مسار تفاوضي تمت التهيئة له في طرف النظام بقدر ما تم العمل عليه والاستعداد له في طرف المعارضة.

ولكن هذا الخيار وبقدر ما هو خيار مفضل لدى العديد من الجهات الدولية والإقليمية ومن ضمنها جهات داعمة للمعارضة، إلا أن النظام لا زال يعمل على إعاقته أحياناً والمناورة والمماطلة فيه أحياناً أخرى، ليس هروباً نهائياً منه، وإنما حرصاً على عدم المضي في هذا الطريق إلا من موقف قوة وتحكم بالمشهد يسمح له -أي النظام- بإدارة هذا المسار والتحكم بنتائجه بما يخدم فكرة بقائه واستمرار تفوقه وقدرته على القضاء على معارضيه وخصومه وإخراجهم -أشخاصاً ومكونات- من المشهد ولو بعد حين.

2. تقاسم سوريا جغرافياً وسياسياً برعاية دول النفوذ

الشرخ الكبير الذي حصل في المجتمع السوري وكمية الدماء التي سالت على الأرض السورية خلال السنوات القليلة الماضية والوحشية الكبيرة التي تميزت بها المواجهة في سوريا كلها عوامل تجعل من الصعب تخيل انفتاح الأطراف السورية على بعضها البعض بسهولة أو خلال وقت قريب.

أضحى الساحل السوري وحمص ودمشق منطقة نفوذ روسي بامتياز، توجد فيها عدة قواعد عسكرية وبحرية ومطارات روسية، لا يُسمح حتى لقوات النظام ومليشياته بالتواجد فيها، في حين باتت مناطق شرق الفرات مناطق نفوذ أمريكية، بينما تعزز تركيا بشكل مستمر من تواجد راسخ في الشمال، ثم هناك الوجود الروسي والأمريكي في جنوب سوريا، وهناك التواجدات الإيرانية في نقاط مختلفة بعضها متداخل مع النظام وبعضها منفصل عنه في البادية السورية أو على الحدود العراقية السورية أو في حماة ومناطق أخرى.

وبقدر ما يجري التسويق للوجودات الخارجية على أنها للسيطرة والتحكم بالمناطق الآمنة ومنع الاشتباك، إلا أن الاتفاقات التي تعقد من قبل النظام مع روسيا بخصوص وجودها في سوريا، وأعداد وحجم القواعد العسكرية التي ينشرها الجانب التركي في الشمال وغيرها من المؤشرات، لا تشير إلى أن انسحاباً قريباً من قبل هذه القوات يمكن أن يحدث، وبدلاً من ذلك تتحدث الوثائق الرسمية مثلاً عن اتفاقيات روسية مع النظام للبقاء لعشرات السنين (أكثر من 50 عاماً).

ويمكن النظر إلى بقاء القوات الأجنبية لفترات طويلة، بقدر أكبر من الاحتمالية إذا أضفنا إليها حالة التداخل التي تنشأ بالتدريج بين القوى الخارجية والمجتمعات التي توجد فيها، والتدخل في تشكيل الإدارات المحلية وإدارتها وتحييد فواعل محليين (منتخبين أحياناً) لمصلحة فواعل موالين للقوة الخارجية، هذه المؤشرات وغيرها تعزز كثيراً من احتمالية بقاء هذه القوات لفترات طويلة جداً.

كما أن التوترات والاشتباكات والتصعيد العسكري بين الأطراف المحلية وعدم وجود طرف ضابط، تدفع كثيراً بهذا المآل(التقاسم) ولو كحل مؤقت، ريثما يتم تفعيل حل سياسي من نوع ما.

على المدى القريب وحتى المتوسط تشير كل المعطيات إلى أن هذا المآل هو المآل الأكثر ترجيحاً لأنه يشكل حلاً للكثير من العُقد القائمة حالياً وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين لدى تركيا والعديد من دول العالم، ولكن من الصعب الاستمرار به على المدى البعيد، فهو يشكل عبئاً سياسياً واقتصادياً كبيراً من ناحية، كما أنه نهاية غير مقبولة من كل الأطراف للمشهد السوري.

خلاصة

من الواضح اليوم وبعد مرور كل هذه السنين من عمر الثورة أن العديد من المعطيات التي كانت قائمة لحظة انطلاقتها قد تغيرت، وأن العديد من السيناريوهات التي كانت محتملة الحدوث لم تعد كذلك، بيد أن أهداف الثورة المتمثلة بالإطاحة بالنظام ووضع سوريا على سكة التحول السياسي، ما زالت هي محور الحدث في سوريا، وكل السيناريوهات والمسارات المطروحة اليوم إنما تحاول الوصول لتحقيق هذه الأهداف أو الحياد عنها.

والحقيقة أنّ الثوار السوريين استطاعوا تشكيل فاعل محلي حقيقي دفع بالمسار باكراً نحو رحيل الأسد، أثبت جرم النظام وحوله إلى طرف منبوذ، ودفع بالفواعل الدوليين والإقليميين إلى اتخاذ موقف سلبي أو إيجابي ممَّا يجري.

لقد صمد هذا الفاعل الثوري لفترة لم يكن يتوقعها أحد رغم حجم التضحية التي استلزمها الأمر، وتفاعل مع القوى المحيطة والمتداخلة في الشأن السوري، وحاول مجاراة كل الخطوات التي يقوم بها الآخرون إيجابية كانت أو سلبية، كل هذا جعل من مسألة رحيل النظام وتغير الوضع في سوريا، وإن لم يكن المآل القريب الأكثر احتمالية، خياراً مطروحاً ولو بعد حين.

ولا زال الفاعل المحلي والثوري على وجه الخصوص، صاحب الكلمة الفصل في تحديد المآل الذي ستؤول إليه الأمور، ومحاولات تحييده عن دائرة الفعل عبر عزله عن التداخل في المسار، أو توجيهه نحو قضايا جزئية وفئوية ومعيشية وإشغاله بها، أو محاولة إقناعه بالاستسلام بحجة الإذعان للمعطيات الهشة على أنها معطيات واقعية، والتقليل من شأن إنجازات الحراك أو إشاعة روح الإحباط والضعف، وتأليب الحاضنة الشعبية، وتشكيل ودعم مجموعات عمل محلية صغيرة تفتقر للمقومات اللازمة للحفاظ على المنجزات أو إدارتها بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف الثورة، كل هذه الإجراءات وغيرها ممَّا يتم ممارسته بغية تطويع العامل المحلي والثوري أكثر فأكثر لصالح النتيجة التي يريدها الفاعلون الدوليون والإقليميون، سيكون من الحمق اعتبارها اعتباطية أو عفوية، ويجب التصدي لها والحرص على أن لا تأخذ مجراها.

ولكن بالرغم من كل ما سبق فيجب أن يكون حاضراً في طريقة تفكيرنا وفي خططنا ومواقفنا، أن نظام الأسد لم يتفكك بعد، وأن الأسد لم يرحل وقد لا يرحل في القريب العاجل، فلا نخلط بين ما هو هدف يُراد الوصول إليه وبين ما هو معطىً حقيقي نبني عليه.

والمعطى الحقيقي اليوم أن سيناريو حسم هذا الصراع بالتغلب العسكري المباشر على النظام ومن في صفه لم يعد قائماً، كما أن تغلب النظام على الثوار

وحسم الصراع لمصلحته عسكرياً بشكل مباشر لم يعد احتمالاً منطقياً أيضاً ليس الآن وإنما منذ فترة طويلة.

ولكن احتمالية تقهقر المعارضة بشقيها الميداني والسياسي وخسارة منجزاتهم نتيجة سوء تقدير الواقع أو ردات الفعل غير المدروسة أمر وارد أيضاً، وأنّ ما لم يتمكن النظام من تحقيقه بواسطة آلة القمع والإجرام في الفترة الماضية قد يصبح لقمة سائغة يبتلعها في المرحلة المقبلة إذا لم يتحلَ الفاعل المحلي والثوري بالنضج والدهاء والحكمة المناسبة للتعامل مع المرحلة.

وبعكسه فإن التموضع بالشكل الصحيح مع هذه المرحلة، وبذل الجهد والتضحية المناسبين سيحقق المزيد من المكتسبات للمعارضة، ويذهب بالأمور نحو المسار الأكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

أما الجنوح إلى استراتيجية الانعزال والخمول والاستناد إلى الفواعل الخارجيين فليس إلا تخلياً واستسلاماً لن يفضيا إلا إلى المآل الأكثر سوءاً.

وسط هذا كله يبدو سيناريو استمرار حالة "الاشتباك المقيد" بين الأطراف في سوريا هي السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى المنظور، مع احتفاظ كل طرف بمناطق سيطرة تشرف عليها وترعاها دول النفوذ.

وضمن سيناريو حالة الاشتباك المقيد هذه تعاني مختلف الأطراف لترسيخ وجودها وضمان بقائها وقدرتها على مواجهة الآخر، وفي هذه المعادلة فيبدو للآن أن النظام هو الطرف الأكثر عرضة للانهيار بينما تقدم باقي الأطراف مؤشرات أولية توحي بتحسن أوضاعها تدريجياً وبناء منظوماتها الخاصة التعليمية والصحية والأمنية والعسكرية...الخ، بينما يستمر النظام بالاعتماد على منظومته الأمنية كأداة حاسمة في الاستمرار في السلطة وإخضاع المحكومين والسيطرة على مقدرات البلاد، وسط تدهور كبير جداً في الأوضاع في مناطق سيطرته.

ملاحق

ملحق 01: خطة التقسيم الفرنسية لسوريا زمن الانتداب (1922)

ملحق 02: نماذج اللامركزية الأربعة المقترحة للحالة السورية

مفهوم اللامركزية وطريقة تطبيقه، أربعة أشكال لتطبيق اللامركزية في سوريا:

1. لامركزية خفيفة (محدودة)
   - مناطقي.
   - تطبيق وتوسعة المرسوم التشريعي رقم 107.
   - لا يحتاج تغييراً دستورياً.
   - إيجابياته أنه يملك أساساً قائماً ومبنياً على دعم النظام.
   - سلبيته أنه يضفي شرعية على مبادرة النظام.

2. لامركزية كبيرة (إضفاء الطابع المؤسسي على السيطرة المحلية)
   - مناطقي.
   - نقل السلطة إلى المستوى المحلي، بما في ذلك تقديم الخدمات والقضايا المالية والأمن.
   - لا يحتاج تغييراً دستورياً.
   - إيجابياته: مبني على نموذج المجالس المحلية المدعوم بالفعل من الولايات المتحدة في المناطق المحررة.
   - سلبيته: أن تقع الوحدات الإدارية تحت سيطرة من لا يمكن التصالح معهم.

3. اللامركزية غير المتماثلة
   - تتألف المنطقة من عدة محافظات.
   - يتضمن بشكل رئيسي القبول بالحكم الذاتي الكردي سواء بحكم الواقع أو القانون،
   - يحتاج إلى تعديل دستوري.
   - إيجابياته: يعكس الوضع الفعلي على الأرض.
   - سلبيته: لا يعالج المشكلة بين النظام والمعارضة السنية العربية.

4. اللامركزية المتماثلة
   - تتألف المنطقة من عدة محافظات.
   - يتضمن نقل تجربة الحكم الذاتي إلى مناطق المعارضة العربية،
   - يحتاج إلى تعديل دستوري.
   - إيجابياته: أكثر إنصافاً من النماذج غير المتماثلة، والوحدات الإدارية الأكبر تعزز القدرة على الحكم.
   - سلبيته: لا يملك أنصاراً بين العرب داخل سوريا.

ملحق 03: خريطة تموضع الأطراف حتى أبريل 2021